مجلس المؤسسات الأهلية
COUNCIL OF FOUNDATIONS

اتجاهات المنح للمؤسسات الأهلية والأوقاف المانحة بالمملكة العربية السعودية

إعداد

مجلس المؤسسات الأهلية

بشراكة مع

مؤسسة عبدالعزيز بن عبدالله الجميح الخيرية

الضويان الخيرية
ALDOWAYAN CHARITY

تنفيذ:

مداد MEDAD
المركز الدولي للأبحاث والدراسات
International Center For Research & Studies

2022 - 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويــات

01 مدخــل

02 الفصــل الأول

القطــاع المانح بالمملكـة العربيـة السعودية .

03 الفصل الثاني

واقع المنح بالمملكة العربية السعودية ، ويشمل:

- التوجه الاستراتيجي للجهات المانحة .
- تصنيف اتجاهات المنح بحسب مجالات العمل التنموي
- الخارطــة الضوئية لواقع المنح للمؤسســات الأهلية والأوقاف المانحة بحســب المجالات والمناطق والفئات العمرية.

04 الفصل الثالث

منظومة المنح بالمؤسسات الأهلية والأوقاف المانحة :

- معايير المنح التنموي
- شروط المنح التنموي
- الإجراءات المتبعة في المنح التنموي
- السياسات المتبعة في المنح التنموي
- الأساليب المتبعة في المنح التنموي

05 الفصل الرابع

توافق الجهات المانحة مع رؤية 2030 - رؤية نقدية وتحليلية

06 الفصل الخامس

النتائج العامة والتوصيات

خَادِمُ الحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

ما يميز هذه البلاد هو حرص قادتها على الخير والتشجيع عليه، وما نراه من مؤسسات خيرية في مختلف المجالات، سواء التي تحمل أسماء ملوك هذه البلاد أو سواها، إلا جانبًا واحدًا من الجوانب المشرفة لبلدنا

صَاحِبُ السّمُوّ الملكِي الأمِيْر

محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء

نهدف للوصول إلى قطاع غير ربحي مهم
وداعم ومؤثر في التعليم والصحة والثقافة
والمجالات البحثية

مسـرد مصطلحــات الدراسة:

المؤسســـات الأهليـــــة:

يعرفهــا نظــام الجمعيات والمؤسســات الأهليــة بأنها « أي كيان مســتمر لمــدة معينة أو غير معينة، يؤسســه شــخص أو أشــخاص من ذوي الصفة الطبيعيــة أو الاعتبارية أو منهما معــاً، غير هــادف للربح أساســاً، وذلك من أجــل تحقيق غرض أو أكــثر من أغــراض النفع العــام أو المخصــص، ويعتمد على مــا يخصصــه لــه المؤســس أو المؤسســون من أمــوال، أو أوقاف، أو هبــات أو وصايا، وتعد الصناديــق العائلية والأهلية بأنواعها مؤسســات»[1].

الأوقـــــاف المانحـــة:

عــرف نظــام الهيئــة العامــة للأوقــاف الوقف العــام: بأنه «الوقــف المــشروط على أوجه بــرّ عامــة معينة بالــذات أو بالوصف» والوقــف الخاص (الأهلي) بأنــه: « الوقف المشروط عــلى معين مــن ذرية وأقــارب بالــذات أو بالوصــف»، وعرف الوقف المشــترك بأنــه « الوقــف الذي يشــترك في شرطه أكثر مــن نوع من أنــواع الوقف.» كما عرف الواقــف بأنه: «من ينشــئ الوقف» يحددها الواقف بشــأن الوقــف أو إيراده أو مصرفــه أو ناظــره، أو الموقــوف عليه، وهو: المســتفيد من الوقف وفــق شرط الواقف»[2].

الجهـــــات المانحـــة:

مصطلح اعتمدتــه الدراســة للتعبير عن المؤسســات المانحة إضافة إلى الأوقــاف المانحة.

1 . نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 18) وتاريخ 19 / 2/ 1437

2. نظام الهيئة العامة للأوقاف في الملكة العربية السعودية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/11) بتاريخ 26 / 2 / 1437

مفهـوم المنـــح:

- **المنـــح فـــي اللغـــة:** يطلــق على ما يُوهــب ثم يُرد كــما في حديث منيحــة العنز، ويمكــن أن يدل على العطيــة مطلقًا [1].

- **والمنـح فـــي الاصطـــلاح:** الدعــم المالي المــشروط الــذي تقدمــه الجهــات المانحة لمنظــمات القطــاع غــير الربحــي؛ بغــرض تمويــل البرامــج والأنشــطة التي تســاعد في تعزيــز قــدرات أداء الجمعيات عــلى تحقيــق نتائــج تنمويــة للمجتمع [2].

مفهـوم اتجاهــات المنـح:

- **الاتجـــــاه:** **في علم النفس:** استجابــة غيــر ظاهــرة ذات حافز ومغزى اجتماعــي
وفي علـــم الاجتـــماع: الاتجاهات تعتــبر المحددات الرئيســة الضابطــة والمنظمــة للســلوك الاجتماعي. ولذلــك فإن أي تغيير اجتماعي يتطلــب معرفة الاتجاهات الســائدة بين أفراد المجتمع [3] .

ويتكــون الاتجـاه من ثلاث مكونــات فرعيــة:

- **المكـــــون الانفعالـــــي العاطفـــي:** وهو ما يتعلق بالحب والبغض، والقبول أو الرفض لموضوع ما.

- **والمكـــــون المعـرفـــي:** وهو ما يتعلق بجملة المعلومات والمعارف والحقائق المتوفرة حول الموضوع.

- **والمكـــــون الإجـــرائـــي السلوكـــي:** وهو ترجمة الاتجاهين السابقة إلى إجراءات وأفعال ملموسة[4].

1. الرشود، باسل بن سعود (بدون) ، المنح وفق مقاصد الشريعة، برعاية اوقاف العضيبي
2. دليل إجراءات إطار تقديم المنح، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
3. موسوعة التعليم و التدريب https://www.edutrapedia.com/
4. موسوعة التعليم والتدريب (المرجع السابق)

- **فالتوجـــه والاتجـــاه والتوجهـــات والاتجاهات:** هـــي مصطلحات تحمـــل معنى واحـــدًا، وتدور حـــول الارتباط بالمســـتقبل، والتفكير فيه؛ بما يســـاعد عـــلى التنبؤ بالأزمات قبـــل وقوعها، وكيفيـــة التعامل معهـــا؛ لتقديم أفضل الصـــور الممكنة لموا جهتها.

وفيـما يتعلـق بالقطـاع غـير الربحـي -**سـواء الخدمـي أو المانـح**- فـإن فهـم التوجه يساعد في صناعـة القـرار؛ للتمكن مـن مواجهة المتغـيرات والمستجدات التي تطرأ عـلى القطاع.

- **وقـــــــــد عرفتهـــا الرؤيـــة الاستـراتيجيـــــة للعمـل الخيـــري السعـــودي** بأنهـــا تلك العوامـــل أو المتغـــيرات المعـــاصرة والمؤثرة في القطـــاع غـــير الربحـــي، والتي تـــم التوصـــل إليها مـــن خلال البحـــوث والدراســـات العلميـــة والتقارير الرســـمية[1].

- **التعـريـــــــف الاجرائـــــــي لاتجـــاهـــــات المنـــــح:** ولأغراض هذه الدراســـة، يقصد باتجاهات المنـــح: تلك العوامل والمتغـــيرات المعاصرة والمســـتقبلية التي تؤثـــر على قرارات وســـلوك الجهات المانحة، في توجيه مصـــارف المنح التنموي باتجاه برامـــج ومشـــاريع التنمية المجتمعية، مصنفة بحســـب مجـــالات الحياة الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة والقانونية والتقنية وغيرهـــا مـــن المجـــالات التنمويـــة في المملكـــة العربيـــة السعود ية

مجـالات المنح / مجـالات التركيز:

هـــي المصارف بشـــكل عام التـــي تدعمها المؤسســـات والأوقاف المانحـــة من خلال المنح المالية للمســـاهمة في تغطيـــة الاحتياجات المجتمعية وتحقيـــق النفع العام والتنميـــة المســـتدامة للمجتمع وفق سياســـاتها بحيـــث تتوافق مـــع وصية الواقف ماليـــا من خلالهـــا من قبـــل الجهات المانحـــة[2]. أما مجـــالات التركيز فهـــي المصارف التـــي تركز عليهـــا جهات المانحـــة وتســـتحوذ على النصيب الأكبر من الموارد بحســـب قضاياها الاستراتيجية التي تعكســـها السياســـات والخطط والبرامـــج وهي ثابتة وفقا لوصايا الواقفين[3].

1. رؤية استراتيجية للعمل الخيري السعودي من إصدارات مداد 2014
2. دليل الإطار العام للمنح، سياسة المنح وتقديم المساعدات، (1422) ، تنفيذ مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية (ص7) – تعريف مجالات المنح
3. - دراسة دور القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مقدمة لغرفة الرياض، تنفيذ مركز مداد 2020

وتعتمد الدراسة مجالات التركيز التي تعمل من خلالها الجهات المانحة كأساس لقياس توجهات المانحين في دعم المشاريع، ويمكن حصرها بالقائمة التالية [1]:

1	**المجال الاجتماعي**	أعمال البر التي تخدم الأيتام، والأسر، والمعسرين، والسجناء، وغيرهم.
2	**المجال الشرعي**	دعم حلقات ومراكز القرآن الكريم، والمساجد، وتأهيل العلماء، وطلبة العلم الشرعي، ومراكزها.
3	**مجال رعاية الأسرة**	برامج العناية ببرامج الأسرة بمختلف فئاتها.
4	**مجال الشباب**	الاهتمام بتوجهات الشباب، ودعم برامج وكيانات التوعية في مجال الشباب.
5	**مجال الطفل**	دعم البرامج والكيانات والخدمات في مجال الطفولة.
6	**مجال الرعاية الصحية**	العناية بالمرضى، وتقديم الخدمات الطبية، والعناية بالبرامج والكيانات الطبية، وتقديم الخدمات لذوي الإعاقة.
7	**المجال التعليمي والأبحاث والدراسات**	تشجيع المنح والمبتعثين والموهوبين، ودعم المنصات التعليمية، ونشر البرامج القيمية والتربوية.
8	**المجال الثقافي**	رفع المستوى الثقافي للأفراد والأسر في المجتمع؛ من خلال الأنشطة والبرامج الثقافية؛ كالمؤتمرات والندوات الثقافية وطباعة الكتب.
9	**المجال الإداري**	العناية ببيئة العمل في منظمات القطاع، ونشر ثقافة العمل المؤسسي، ونمذجة الأعمال، وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية.
10	**المجال الاقتصادي**	دعم الاسر المنتجة، ونشر الوعي المالي والاستثمار الاجتماعي، والتدريب لسوق العمل.
11	**المجال الإعلامي**	بناء القيادات الإعلامية والمؤثرين، وتمكين قدرات المنظمات في الظهور الإعلامي.

1. انظر المنح الخيري في المملكة العربية السعودية من الأبحاث والدراسات المنشورة (2018)، مؤسسة عبد العزيز بن عبد الله الجميح، تنفيذ المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد).

12 **المجال البيئي**	العنايــة بالبيئــة وحمايتهــا من التلــوث، وزيادة المســاحات الخــضراء، ودعم البرامــج والجهــات المهتمــة بالبيئة.
13 **مجال التقنية**	تهيئة البيئة التقنية وحوســبة القطاع غــير الربحي وخدماته، وتمويــل البرامج الإلكترونية التــي تخدم القطاع.
14 **مجال التطوع**	العنايــة بالمتطوعــين بالتدريــب والتوعية، وتمويــل البرامج التطوعيــة المختلفة.
◂ معاييــر المنــح:	هــي مقاييس مفاضلــة، وتفضيــلات تضعها الجهــة المانحة بغــرض المفاضلــة بــين المشــاريع المقدمــة إليها حســب الأهميــة وتوجهــات الجهة ومســتهدفاتها.
◂ سياســـــات المنـــح:	هي الضوابــط الحاكمة والعامة التي تحدد ســلوك وتوجهات الجهات المانحــة لتنظيم عمليــات دعم البرامج والمشــاريع، وتحكم على مشــاريعها بناءً عليها، وفقًا لرســالة المؤسسة وأهدافها.
◂ إجراءات المنــح:	هي الخطــوات العملية التــي تتطلبها عمليــة طلب وتقديم المنح للبرامج والمشــاريع المقترحة[1] .
◂ شــروط المنــح:	ما يلــزم توفيره وتحقيقــه كاملًا من قبل الجهة المســتفيدة للنظــر في إمكانية قبول طلب (الجهــة أو المشروع) أو رفضه

أساليب / مسارات المنــح:

الأســاليب التــي يتم اســتقبال طلبات المنــح من خلالهــا، وتنظم عمليــات وإجراءات المنح من الاســتقبال حتــى الاغلاق، ولــكل مســار إجراءاته ومتطلباتــه الخاصة.
وعنــد الاســتقراء لواقــع العديد مــن الجهــات المانحة عينة الدراســة وُجِــد أن لها تعريفــات مختلفة وغــير مطردة، كما هو الحــال في بقية المصطلحات المشَــار اليها أعــلاه، وبهــذه الطريقــة يصعب تعميمهــا على جميــع الجهات المانحــة. ولأغراض هذه الدراســة، نشــير الى أبرز تلــك التعريفات، لعلها تنــال حظها مــن البحث لاحقا بحســب أهميتها في منظومة المنــح، ومنها:

1 انظر، السماعيل، أروى بنت إبراهيم (2014)، مجالات المنح وسياسات دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات المانحة

1	أسلوب المنح المباشـر:	هي منـح مالية محددة مسـبقًا، تسـهم في رفع قدرات الجهـات الخيرية الصغيرة والمتوسـطة عـبر خدمة الفئات المسـتهدفة لديها بناءً عـلى احتياجات تلـك الجمعيات.
2	أسلوب المنح التنافسـي:	هي المنـح التي تعلن عنها المؤسسـة بحيث تكـون محددة المجال والبرامـج والتخصصات لفئه من المسـتفيدين يتنافس عليهـا من توفرت لديـه الشروط من الجهات المسـتفيدة.
3	أسلوب المنح التشاركـي:	هي المنح الماليـة التي تجري عبر الـشركات الحُكومية، وغير الحكوميـة، التـي تعقدها المؤسسـة المانحة مـع الجهات المؤسسـات والكِيانات الربحيـة، وغير الربحية.
4	أسلوب المنح الاستباقـي (المبـادر):	هـو المنح الذي تخصصـه الجهة المانحة لدعم المشـاريع ذات الأولوية الكبيرة للمجتمع وتديرها المؤسسـة المانحة بشـكل مباشر وبهدف لإيجاد حلول طويله الأمد لمشـكلات المجتمع.
5	أسلوب المنح المعرفـي:	هو عبارة عـن مِنَح معرفيـة مباشرة تختـص بتوظيف الأصول والموجـودات المعرفيـة بها لنقـل الخـبرات المتراكمة التي اكتسـبتها المؤسسة ومنسـوبيها في جميع المجالات خاصة في العمـل الخيري.
◂	التـوجـه الاستـراتيجـي:	هو المسـار الذي تسترشـد بـه المنظـمات في رحلتها إلى مسـتقبلها المنشـود، وأهـم مفرداتـه: الرؤية، الرسـالة، القيـم، الأهداف الاسـتراتيجية، مجـالات التركيز (بمـا يتوافق مع شرط الواقف)، المسـتهدفين، النطـاق الجغرافي للعمل.
◂	المبـادرات الاستـراتيجيـة:	مجموعة البرامج والمشاريع والأنشطة التي تحقق الأهـداف الاستراتيجية للجهة المستفيدة، وتعالج المشكلات المجتمعية الحاليـة والمستقبليـة وفقًا للاحتياجـات المرصـودة فـي المجتمـع.

فريـق العمـل البحثـــي

د. محمد ناجي عطية	الباحـــث الرئيـــس
د. خالد أحمد حجر	الباحـــث المساعـــد
د. خالد بن عبدالله السريحي	المشـــرف العـــام
محمد عبود العمودي	مديـــر المشـــروع
أ. لـــؤي غالـــب أ. عدنـــان غالـــب أ. عزام عبد الله الربـع	فريـق استطلاع الـرأي
أ. آلاء ناصر الجهيمان م. ياسر بن عبدالعزيز الحضيف م. فيصل بن مصلح الشمراني	اللجنـــة الفنيـــة

المهنـدس عبدالرحمن بن محمد الأحيدب

الرئيس التنفيذي لمجلس المؤسسات الأهلية

المقدمـــة

حينما يســعى مجلس المؤسسات لتعزيز التنســيق والتكامــل بين المؤسســات أهلية، فهــو ينطلق من أن المؤسســات الأهليــة كيانــات لخدمة المجتمع أنشــأت باســتقلالية كاملة، فهي تمول نفســها بنفسها دون الحاجة لغيرها. ولتعزيز مبدأ التكامل لتعظيم الأثر، ولجعل المؤسســة تتضاعــف بالتكامــل مــع الأخريــن؛ أتــت دراســة توجهــات المنح بشراكــة تكاملية مع الــزملاء في مؤسســة عبدالعزيز بن عبداللــه الجميح وأوقــاف علي الضويان. تنطلق هذه الدراسة لاســتيعاب توجهات الاهــتمام لــدى المؤسســات الأهليــة وعــدد مــن الأوقــاف وتحديد مســارات المنــح فيهــا، وذلــك لتعزيــز التنســيق والتكامل وخلق مســاحات من التشــاركية بين الكيانــات ذات الاهــتمام المتشــابه. ومما لا شــك فيه أن هذا العمل ســيفتح أفــاق عالية من أبواب التعــاون ومبادرات الخدمــات الاجتماعيــة، خاصــة إذا نظرنــا للنتائج الدراســة على أنها أشــبه بخارطة ضوئيــة تنير لنــا جميعا تقاطعــات خطوط الضوء وترســم مســار الاهتمام.

ومن المهــم في هــذا الســياق التأكيد على أن التحــرك عبر الدراســات المركــزة يجعــل المجلــس يــسير ببــصيرة واضحة، حيث تكــون المبادرات مبنية على أســس منطقية تنطلق من تشــخصي واســتيعاب واضــح للواقــع. إن لغــة المعرفــة هــي المنطلــق الــذي يوصلنــا لخدمة المؤسســات الأهلية بالشــكل المستدام. إن المؤسســات الأهلية التــي تحمل على عاتقها خدمة المجتمــع أو تطوير القطاع غير الربحــي ســتضاعف من أثرهــا حينما تتكاتف جهودهــا وتتكامل ويكــون عملنا تراكمــي: نســتفيد اليوم مــن عملنا في الأمــس، ويبنى عمــل الغــد على انجازنا اليـــوم.

ومــن المؤكــد ان نتائــج هــذه الدراســة ســتفتح لنــا الكــثير مــن الأفــاق وأبواب الاســتقصاء وطــرق الوصــول إلى أماكن جديــدة لتوســيع وتركيــز دائــرة خدمــة المؤسســات الأهليــة. ويســتمر العمــل في هذه الدراســة ليتكرر بشــكل دوري وتتســع دائــرة التغطيــة ليتحــول إلى تقريــر أو مصفوفة مبتكرة يســتفيد منها الجميــع.

المهندس ياسر بن عبدالعزيز الحضيف
مدير إدارة التطوير والتميز المؤسسي
مؤسسة عبدالعزيز بن عبدالله الجميح الخيرية

كلمة
اللجنة الفنية

لا يخفى تأثير الدراسات والأبحاث على بناء الاتجاهات الاستراتيجية لأي منظمة؛ إذ تُعد أفضل وسيلة تساعد المنظمات للتكيف مع الظروف المتغيرة وبناء أولويات لدمج نتائجها في عمليات صنع القرار الخاصة بها، ومن ذلك التخطيط الاستراتيجي. كما تساعد على اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على أدلة تجريبية لردم الفجوة بين رؤية الجهة وواقع المجتمع من خلال الرسالة، ومن خلال الأبحاث والمعلومات الميدانية الواقعية الدقيقة يمكن للمنظمات تحديد الثغرات والفرص والتهديدات المحتملة في مجال عملها.

وكما أن الدراسات والأبحاث تقدم رؤىً قيمة حول المجتمع واحتياجات المستفيدين -خصوصاً في القطاع غير الربحي- فهي مرجع أساس لتطوير الاتجاهات الاستراتيجية التي تتوافق مع الاحتياجات التنموية للمجتمع، ومع مشهد المجتمع الحيوي سريع التطور، فإن إهمال الجانب البحثي والمعلوماتي يمكن أن يؤدي إلى ضياعٍ للفرص وخروجٍ سلبيٍّ عن السرب.

وفوق هذا؛ فإن الدراسات من هذا النوع تساعد القطاع المانح على تحسين العمليات وتحقيق التكامل مع أطراف القطاع والجهات ذات العلاقة؛ لأنها تحدد أوجه القصور، وتعطي نظرة جوية على المجتمع، ما يسهم في اتخاذ قرارات مشتركة بين الجهات، وتعاون يستند إلى البيانات المطروحة في الدراسة، ويمكن أن تنعكس هذه المعلومات على بناء التوجهات الاستراتيجية للمنظمات في القطاع، التي تركز على النمو والاستدامة.

وانطلاقاً من أهمية الشراكة، فإن المؤسسة شاركت مجلس المؤسسات الأهلية ومؤسسة علي الضويان في تنفيذ هذه الدراسة التي تسهم في بناء توجه المؤسسة الاستراتيجي للمنح، في استراتيجيتها الثانية 2023 – 2025، والتي تأتي امتداداً لدراسة توجهات المنح الأولى التي أعدتها المؤسسة، وكانت إحدى مدخلات المؤسسة في بناء التوجه الاستراتيجي الأول، الذي أغلق بنجاح بنهاية الاستراتيجية الأولى 2019 – 2022، محققاً نتائج مشرفة.

المهنـدس فيصل بن مصلح الشمراني

مدير إدارة المبادرات

مؤسســة علــي عبدالعزيـز الضويـان الخيرية

تعــتبر الجهــات المانحــة أحــد المكونات الرئيســية في القطــاع غير الربحــي ولهــا دور فاعــل في تنميتــه بمختلــف المســتويات والأدوار ومع اهــتمام رؤية المملكة 2030 بتمكين القطاع غير الربحي وتفعيــل دوره بمســتوى متقــدم في التنميــة المجتمعيــة ليكــون في مصاف أفضــل الممارســات العالميــة، وانعكس ذلك على زيــادة الممكنــات، والتي أثرت بدورهــا على نمــو القطاع بشــكل سريع في مختلــف اتجاهاتــه وبالتــالي ظهرت احتياجات جديدة ومتنوعــة وتوفرت فرص مؤثــرة ينبغــي العناية بها واســتثمارها بالشــكل الأمثل.

تحــرص الجهــات المانحــة على التكامــل فــيما بينهــا لتعزيــز وتعظيــم قيمــة المنــح وبناء شراكات فاعلة والمســاهمة في توســيع حجم شريحة المســتفيدين مــن منحهــا ومــن هــذا المنطلــق أتت فكــرة إصــدار تقرير عــن اتجاهــات المنح للجهــات المانحــة في المملكــة العربية الســعودية يصــدر بشــكل دوري مــن مجلــس المؤسســات الأهليــة تســاعد الجهــات المانحة القائمــة والجديدة في معرفــة واقــع المنح في الوقــت الراهن وتســتطيع أن تحدد اتجاهــات منحها وبناء استراتيجياتهــا بكفــاءة وفاعليــة وفق أفضــل الممارســات التــي تســاهم في تحقيــق رســالتها وفاعليــة دورهــا في المجتمــع.

تبنت مؤسســة علي عبدالعزيــز الضويان الخيريــة إصدار التقريــر الأول عن اتجاهات المنــح للمؤسســات الأهليــة والأوقــاف المانحــة بالمملكــة العربية الســعودية بالشراكة مع مجلس المؤسســات الأهلية ومؤسســة عبدالعزيــز الجميــح الخيرية إيمانــاً بأثــره الفاعــل على نتائــج أعمال الجهــات المانحة وأنّ مثل هــذا النوع من التقاريــر يعــتبر ذو أهمية عنــد القيادات والــخبراء في القطــاع غير الربحي ومراكز الدراســات وأصحــاب القــرار في بنــاء التصــورات وصناعــة القــرارات وتصميــم المبــادرات النوعيــة، ســائلين المــولى البركــة والتوفيــق في هــذا التقرير.

مدخـــــل

المتابع لمسـيرة القطاع غير الربحي في المملكة العربية السـعودية خـلال العقـود المنصرمـة يلاحـظ بوضوح ما اشـتهر به المجتمع السـعودي من حب للعمـل الخيري التطوعـي والانفاق في سـبيل اللـه الـذي ينطلق من عقيدتـه الإسـلامية وحرصهـا عـلى التكافـل والتراحم امتثـالا للحديث الشريـف "**مثل المؤمنـين في توادهم وتراحمهـم وتعاطفهم، مثل الجسـد إذا اشـتكى منه عضو تداعى له سـائر الجسد بالسـهر والحمى**"[1]، باعتبار أن هـذا التكافـل مـن حقوق أفـراد المجتمـع بعضهم عـلى بعض، وحثها على إخـراج الزكاة والتبرعـات النقدية والعينيـة مـن الأغنيـاء والموسرين وصرفهـا في أوجـه الخير المتنوعة على سـبيل التطـوع بالصدقة الماليـة، ووعدتهم بنيـل الأجر الكبير والمسـتدام .[2]

وقد شـهد القطاع غـير الربحي في مسـيرة تطـوره التاريخي عدة محطـات برز في بداياتها اشـكال متعددة بـدأت بالجهـود الفردية في الإطار العائـلي والقبلي،

1929 م

حيث وضـع **جلالة الملك عبـد العزيز** - للقطاع غير الربحي مسـاحته ضمـن الكيانات المؤسسـية من خلال إصـدار الأنظمة والتشريعـات التي تنظم توزيع الصدقات والإعانات بما يحقق أهـداف الرعاية الاجتماعية ومجالاتهـا، وظهـر ما عُـرف حينهـا بصناديق البر حيـث كانت تجمـع الأمـوال والصدقـات في المواسـم ثـم تـوزع عـلى المحتاجـين، وتوسـعت بعـد ذلـك لتشـمل المرافـق العامة والخدمـات الصحية ومسـاعدات الزواج وغيرها مـن أعمال البر. وكانـت تلـك الأعـمال التطوعية تتسـم بالبسـاطة، حتـى بدأ العمـل يأخذ الوضع المؤسـسي بوضع نظـام لتوزيع الصدقات والإعانات عن طريق اقامة اللجان والجمعيات وصناديق البر .[3]

وقد تحسـنت الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعية كـثيرا مع ظهـور عصر النهضة النفطية في المملكة العربية السـعودية في سـبعينيات القرن الماضي، حيـث بدأ عصر التنمية

1. أخرجه البخاري ومسلم
2. انظر: تاريخ القطاع غير الربحي، المركز الوطني لتنمية القطاع غي الربحي https://ncnp.gov.sa/ar/nonprofit
3. انظر: الصالح، عبدالكريم بن عبدالرحمن (2015) : تاريخ العمل الخيري في المملكة العربية السعودية، موقع الالوكة https://www.alukah.net/

الشـامل، الذي شـمل معه اطّراد النمو في القطـاع غير الربحي، ونمـت معه الحاجة الى العمـل المـؤسسي الذي يسـتوعب ذلك النمو الكـبير، فتم إنشـاء وزارة العمل والشـئون الاجتماعيـة لتقوم بتنظيـم هذا العمل برسـم السياسـة العامـة للعمل الاجتماعي، أعقبها إنشـاء مؤسسـات الرعايـة الاجتماعية في المملكـة، وصدر نظام الجمعيـات والمؤسسـات الاجتماعية الأهليـة واللوائح المتعلقة بـه في عام 1384هـ لتنظيـم تأسـيس الجمعيـات الخيريـة وطرق تسـجيلها رسـمياً ولوائح المسـاعدات الماليـة والمعنويـة لها من قبـل الدولة ووضـع الآليات المناسـبة لدعمهـا فنياً، ثم صدر نظام الجمعيات والمؤسسـات الأهليـة، بالتزامن مع صدور نظـام الهيئة العامة للأوقاف في نفس العـام 1437هـ .

ومثلـت رؤيـة المملكـة 2030 أبـرز المحطات التـي دفعـت القطاع غير الربحي للنهوض من الدور التقليدي الى تبني دوراً ريادياً في المشـاركة في رفـد الاقتصـاد الوطنـي، حيث أولـت الرؤيـة للقطاع أهميـة كبيرة متناسـبة مع دوره في تطويـر المنظومتـين الاجتماعيـة والاقتصادية، ووضعت الأُسـس والقواعد لتمكين القطاع للإسهام في تحقيق طموحات ومسـتهدفات الرؤية، وتعزيز الدور القيادي لمنشـآته في النشـاط الاقتصـادي، ورفع نسبة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي.

فجميـع المراحل المتقدمـة أدت إلى وجود طفرة في إنشـاء الجمعيات والمؤسسـات الأهلية بشـكل غير مسـبوق في تاريـخ المملكة، تزامـن معها بروز دور المؤسسـات الأهليـة والأوقـاف المانحـة كقطاع واعـد يمتلك قيـادة التمويـل والمنـح التنموي وينطلق مـن الدوافع الاسـتراتيجية في التخطيط، والبناء المؤسـسي والإدارة الحديثة في إدارة وتوزيـع الموارد، في سـعي حثيث نحـو إحداث أعمق الأثـر في المجتمع بما يحقق روح النظام ومسـتهدفات رؤية المملكة. فسـاهم بذلك في قيـادة المعالجات التنمويـة ومواجهة التحديـات الاجتماعية والاقتصادية المتناميـة، وتحول معها العطاء الفـردي التقليدي من رجال الأعمال والمحسـنين إلى عطاء مؤسسـاتي مكتمل الأركان، تقـوم به فرق عمـل متميزة، وفق خطط مدروسـة ومنظومة متكاملة من السياسـات والمعايير والـشروط والإجراءات التـي تنظم عملية المنـح التنموي.[1]

1. انظر: رؤية المملكة 2030 والقطاع الخيري، تفاعل وانجازات، تقرير منشور في صحيفة مال أبريل 2021، https://maaal.com

أهـداف الـدراسـة

تتناول هـــذه الدراســة **مفهوم المنح التنمــوي** واتجاهاته في المؤسســات الأهلية والأوقــاف المانحــة ومكوناته ومجالاته وسياســاته، باعتباره الدعــم المالي المشروط الــذي تقدمه تلك الجهــات لمنظــمات القطاع غير الربحــي الشريكة في التنفيذ؛ بغرض تمويل البرامج والأنشــطة التي تســاعد في تعزيز قدراتها عــلى تعزيز التنميــة والتطوير الاجتماعي للمســاهمة في إحداث تأثير وتغيــير أفضل في المجتمع الســعودي[1].

تســاهم الدراســة في **تســليط الضوء حــول الواقع الحــالي** للجهات المؤسســات الأهلية والأوقــاف المانحة تحديــداً، للتعرف على واقــع المنح التنموي وتصنيفــه اســتناداً إلى مجالات العمــل التنموي في المملكــة العربية السعودية، وصولاً إلى إنتاج معرفه جديدة بين يدي متخذ القرار.

تســعى الدراســة لإظهار **الدور التكاملي بين المؤسســات الأهلية والأوقاف المانحة** في تغطيــة أكــبر قدر ممكــن من مجــالات المنــح التنمــوي ومناطق الدعــم، وأن تكــون بوصلة اســتشرافية تســاعد الكيانــات الجديدة في التعرف على المناطق والمجالات الأكثر احتياجًا في عموم المملكة.

تــم إجــراء هذه الدراســة بالشراكــة بين مجلــس المؤسســات الأهلية وأوقــاف علي بــن عبد العزيــز الضويــان وعبد العزيــز بن عبــد الله الجميــح الخيرية؛ لتجيــب عن التســاؤل المطــروح: «**ما هي اتجاهــات المنح لدى للمؤسســات الأهلية والأوقــاف المانحة في المملكــة العربية الســعودية؟**».

1 انظر: دليل إجراءات إطار تقديم المنح، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

وتناولــت الإجابة -من خــلال ثلاثة فصول، وســتة محاور رئيســة-: تضمنت الإطــار العام للدراســة، والبيانات العامة لعينة الدراســة، والتوجهات الاســتراتيجية للجهات المانحة، وتصنيــف اتجاهــات المنح لــدى الجهات المانحة بحســب اتجاهــات العمــل التنموي، وخلاصــة مصفوفة تغطية الاحتيــاج التنموي بــين المناطق والفئــات والأعمار، ومحور المعايير والإجراءات والسياســات والأســاليب المتبعــة في المنح التنمــوي، ثم محور النتائــج العامة وتوصيات الدراســة.

الفصل الأول

القطـاع المانــح بالمملكــة العربيــة السعودية .

01 تاريـخ المنح بالمملكة العربية السعوديـة .

02 خصائص المنح بالمملكة العربية السعودية.

03 دور المؤسسات الأهلية والأوقاف المانحة في المساهمة الاقتصادية.

01 تاريخ المنح بالمملكة العربية السعودية

لما كان لمؤسسات العمل الخيري المانح نمو مطرد، وتطور ملحوظ في المملكة العربية السعودية وخاصة في السنوات الأخيرة؛ حيث بلغ عددها (320) مؤسسة أهلية ؛ حتى بداية عام (1445) ؛ وفقًا لآخر إحصائية لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي[1]، و تتوزع جغرافيا على مناطق المملكة كالاتي:

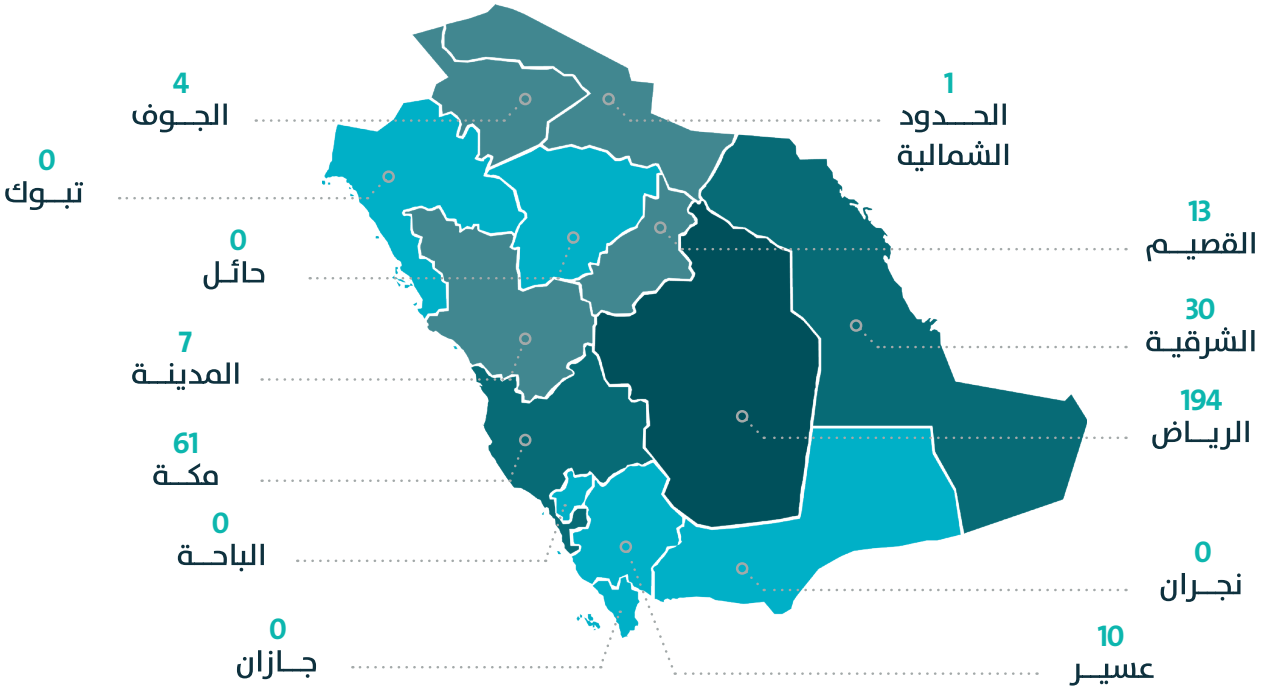

ويمتد القطاع المانح ليشمل الأوقاف المانحة، وتمنح المؤسسات الأهلية والأوقاف المانحة سنويًا مبالغ تتجاوز 13 مليار ريال سعودي؛ حتى أصبحت أحد أهم المكونات الأساسية للقطاع غير الربحي كذراع مالي وممكن لهذا القطاع .

وفي ضوء ما سبق نسلط الضوء على النشأة التاريخية للمؤسسات الأهلية في المملكة العربية السعودية التي كانت بداية عملها في العصر الحديث على شكل لجان ومكاتب غير رسمية، ومؤسسات خاصة، أو ملكية، ومن أوائل المؤسسات: «مؤسسة الملك فيصل الخيرية» ، و «مؤسسة إبراهيم بن عبد العزيز آل إبراهيم الخيرية» ، و «مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية».

بعد ذلك بدأت نشأت المؤسسات المانحة في المملكة العربية السعودية - بمفهومها المعاصر - منذ عام 1421هـ، حين تم التصريح من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية في حينها لعدد من المؤسسات الخيرية المانحة كـ «مؤسسة الأميرة العنود الخيرية» ، والتي أنشئت بتاريخ 1420/10/22هـ، الموافق 2000/10/29م.

1 المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، دليل بيانات المنظمات غير الربحية (ncnp.gov.sa) .

وبعد ذلك «مؤسسة الملك خالد الخيرية» ؛ حيث صدر تصريحها في 12/16/ 1421هـ، و «مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية » التي صدر تصريحها عام 1421هـ بمنطقة الرياض.

وتعد هذه المؤسسات المانحة من أوائل المؤسسات المانحة التي أسست في المملكة بمفهوم العمل المؤسسي للمنح المعاصر؛ حيث صدر قبلها قرارات بإنشاء مؤسسات عامة، ثم تبعها - بعد ذلك - عدد ، المؤسسات الأهلية، منها: «مؤسسة محمد وعبد الله إبراهيم السبيعي الخيرية» التي تم التصريح لها عام 1423هـ في منطقة الرياض، و«مؤسسة عبد الرحمن بن صالح الراجحي وعائلته الخيرية » التي صدر تصريحها عام 1430 هـ بالمنطقة الشرقية .

مع الأخذ في الاعتبار أن المؤسسات الخيرية المانحة كما تتفاوت في نطاق عملها وإمكانياتها، فهي أيضًا تتفاوت في مجال اختصاصاتها وفاعليتها وشهرتها. وهذا هو ما يعطي لها مساحة التوسع والانتشار[1].

02 خصائص المنح بالمملكة العربية السعودية :

وإمكانياتها، فهي أيضًا تتفاوت في مجال اختصاصاتها وفاعليتها وشهرتها. وهذا هو ما يعطي لها مساحة التوسع

01 المنح والتمكين.

02 دراسة حاجة المستفيد.

03 الوصول للفئات الأكثر احتياج.

04 تعظيم الأثر التنموي.

05 التكامل والتعاون في الازمات.

06 إطلاق المبادرات الاستراتيجية التنموية.

1 العمل الخيري المانح دراسة ميدانية مقارنة، د. إبراهيم المحسن، 1443هـ، دار الحضارة .

03 دور المؤسسات الأهلية والأوقاف المانحة في المساهمة الاقتصادية:

تعد وثيقة رؤية المملكة 2030 الوثيقة التنموية الأولى في المملكة التي ترصد مستهدفاً طموحاً لرفع المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي من أقل من 1% في عام 2015م إلى 5% بحلول عام 2030م -بإذن الله متجاوزاً المتوسط العالمي لمساهمة القطاع الاقتصادية في الدول الأخرى والمقدرة عند 3.5% .

المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية

سيناريوهات النمو	2021	2030 (نمو 4.7%)	2030 (نمو 3.5%)
الناتج المحلي الإجمالي:	3.125.625.000.000	5.031.371.307.944	4.399.707.790.795
القطاع غير الربحي:	54.371.234.268	252.000.000.000	220.000.000.000
نسبة المساهمة:	%1.74	%5	%5

وبحسب ماورد في تقرير آفاق القطاع غير الربحي حول مساهمة المنشآت غير الربحية في الناتج المحلي الإجمالي فقد قدرت مساهمة المؤسسات الملكية 12,632,471,999 ر.ي حيث كانت نسبة المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي 0,40% ونسبة المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 0.57%.

أما المؤسسات الأهلية فتقدر مساهمتها بـ 1,061,349,709 ر.ي حيث كانت نسبة المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي 0.3 % ونسبة المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 0.05%.

وقدرت الهيئة العامة للأوقاف السعودية حجم أصول الأوقاف بقيمة 235 مليار ريال (62.6 مليار دولار)، في حين تم تقدير 7.4 مليار ريال (1.9 مليار دولار) كإنفاق مخصص للأعمال الخيرية وقيمة 6.1 مليار ريال (1.6 دولار) لحجم الإنفاق الخيري نحو مجالات أهداف التنمية المستدامة. ونسبة مساهمة الأوقاف بالناتج المحلي لا يوجد تقدير منفصل لها عن مساهمة القطاع غير الربحي إجمالاً.

ولأجـــل تحديـــد واقـــع المنح بالمملكـــة العربيـــة الســـعودية على صعيد المؤسســـات الأهليـــة والأوقاف المانحة جاءت هذه الدراســـة للكشـــف عن جانب اتجاهـــات المنح وما يتعلـــق بها من: (مجـــالات- فئات عمريـــة – مناطق) انطلاقاً من مســـؤولية ودور مجلس المؤسســـات الأهليـــة وشركائه في تمـــكين وتعزيز القـــدرة على تســـليط بوصلة المنح للاحتياجـــات الأكثر إلحاحـــاً وتوافقاً مع مســـتهدفات الرؤية.

الفصل الثاني

واقع المنح بالمملكة العربية السعودية ، ويشمل:

01 التوجه الاستراتيجي للجهات المانحة .

02 تصنيف اتجاهات المنح بحسب مجالات العمل التنموي

03 خارطة الضوئية لاتجاهات المنح للمؤسسات والأوقاف المانحة.

واقـع المنح بالمملكـة العربيـة السعوديـة ..

بيانــات عامـة للمنظمات المانــحة :

منطـقة المركـز الرئيس للمنظمـة:

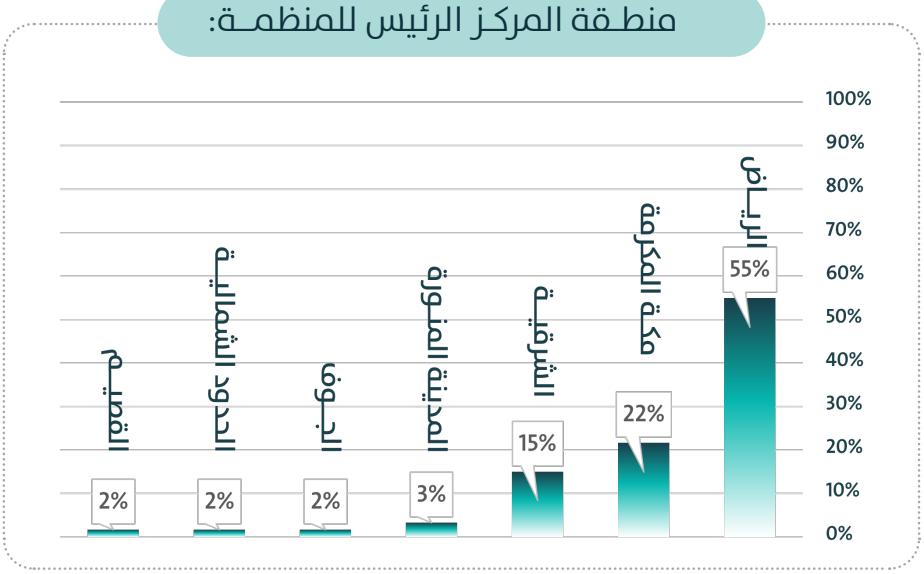

المخطط البياني يشـير إلى مناطــق وجود المراكز الرئيســة للجهات المانحة بحســب البيانات التي أدلت به عينــة الدراســة والتي شــملت أكــثر مــن نصــف مناطــق المملكــة العربية السعودية .

وتشــمل مناطق وجــود المراكز الرئيســة للجهات المانحة بحســب البيانــات التي أدلت بها عينــة الدراســة: الرياض، مكــة المكرمــة، المنطقة الشرقيــة، المدينــة المنورة، الجــوف، الحــدود الشــمالية، ومنطقة القصيــم. كما تشــير النتائج إلى غيــاب المراكز الرئيســة في بقيــة المناطق الأخرى وهي: مناطق عســير، تبوك، حائل، جــازان، نجران، ومنطقــة الباحة.

وتركــزت المراكــز الرئيســة للجهــات المانحــة في منطقة الريــاض بأكثر مــن النصف أي بنســبة (55%) ، تلتهــا منطقة مكــة المكرمة بنســبة (22%) ثم المنطقــة الشرقية بنســبة (15%) ، أما بقيــة المناطق وهي المدينــة المنورة، الجوف، الحدود الشــمالية، والقصيــم فلم تتجاوز نســبة المراكز الرئيســة فيها أكــثر من نســبة (9%) من مجموع مراكز عينة الدراســة.

وربما يعود تمركز المقرات الرئيسة للجهات المانحة في المناطق الثلاثة المذكــورة إلــى:

- اعتبارات اقتصاديــة كما في منطقتي الريــاض والمنطقة الشرقية.
- اعتبــارات دينية كما في منطقة مكــة المكرمة.

01 التوجه الاستراتيجي للجهات المانحة.

تُصنع المنظمات بناء على عدد من المعطيات التي تحدد بوصلتها ، وخارطة طريقها، وتحدد معالم عملها، وبناء عليها يتم بناء الخطة الاستراتيجية لها . ولكل منظمة توجهها الاستراتيجي الخاص الذي يحدد بناء على رؤية ورسالة وأهداف مؤسسيها .

وحتى تتضح معالم اتجاهات المنح بصورة متكاملة كان لازماً تسليط الضوء على التوجه الاستراتيجي للجهات المانحة، والوقوف على مدى توفر الخطة الاستراتيجية والتشغيلية، ومدى توفر مكونات الخطة الاستراتيجية الأساسية وهي:

الخطة الاستراتيجية :

وجود خطة استراتيجية لدى الجهات المانحة:

تنبع أهمية التخطيط الاستراتيجي في كونه يضبط تحقيق مستهدفات المؤسسين في منظومة عمل متكاملة ابتدأ من الرؤية وصولاً للمؤشرات والتقييم .

و بسؤال عينة الدراسة عن مدى توفر خطة استراتيجية للجهة المانحة، اتضح من خلال البيانات أن ما نسبته (66%) من تلك الجهات لديها خطة استراتيجية مفعلة، بينما نسبة (14%) لا توجد لديها خطط استراتيجية مع وجود خطة تشغيلية، أما بقية الإجابات: توجد خطة استراتيجية غير مفعلة (2%) ، لا توجد خطة استراتيجية من الأساس (5%)، ولا توجد خطة استراتيجية ولا تشغيلية (3%) .

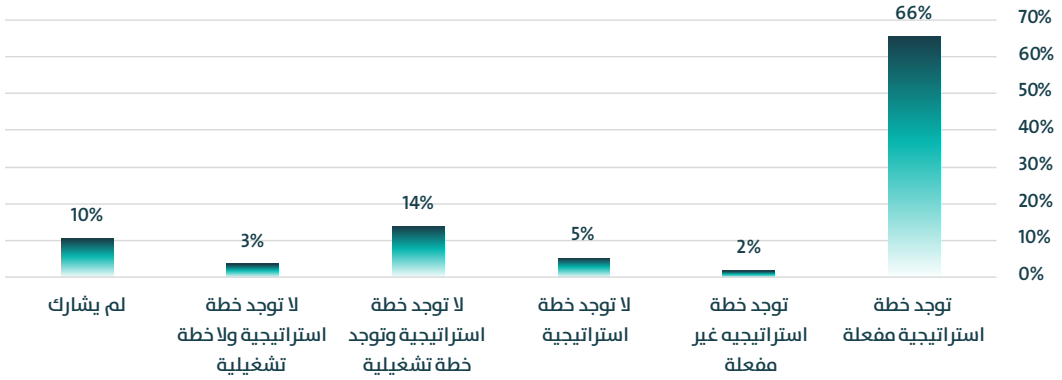

ويتضح مما سبق أن أكثر من نصف الجهات المانحة المشاركة في الدراسة لديها خطط استراتيجية مكتملة ومفعلة، بينما البقية متنوعة بين وجود خطة تشغيلية بدل الاستراتيجية، أو عدم وجود للخطة من الأساس. ورغم أن عدد هذه الجهات الأخيرة لا يتجاوز نصف الجهات المشاركة في الدراسة، إلا أن الأمر يتطلب إعادة تقييم الوضع الاستراتيجي للجهات المانحة من حيث الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي كمنهجية يعتمد عليها في نقل العمل من إطاره التقليدي الفردي، إلى العمل المؤسسي وفق رؤية استراتيجية واضحة ومواكبة لمسيرة التنمية.

مكـــونات التوجـه الاستراتيجـي :

مدى توفر أهم مكونات التوجه الاستراتيجي:

التوجهات الاســتراتيجية تنبني عــلى معطيات متعددة، ولتعرف على مســتوى العمل بالتوجهات الاســتراتيجية لــدى الجهات المانحة من الرؤية والرســالة والمســتهدفون والأهداف الاســتراتيجية ومجالات التركيــز / المنح، المســتهدفون، والنطاق الجغرافي للعمل، القيم .

تشــير إجابات عينة الدراســة إلى توفر هذه المكونات بنســب جيدة لــدى بعض الجهات المانحــة تراوحت بين (76%) و (64%)، بينما بلغت نســبة الذين لم يشــاركوا أو لم ينطبق السؤال عليهم (3%).

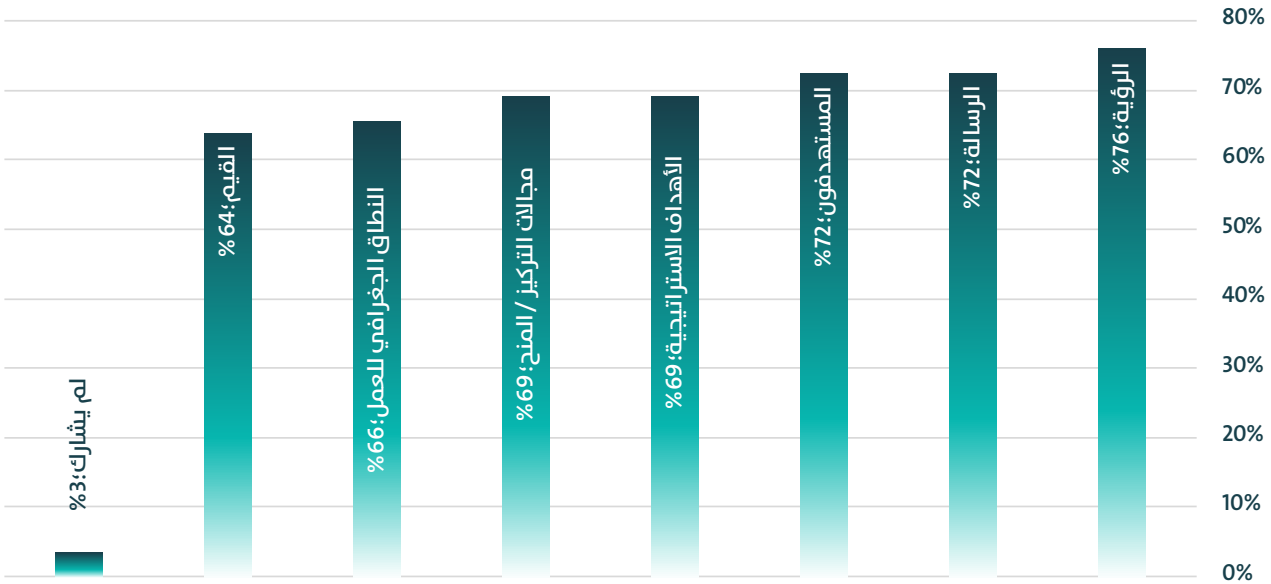

الفئات المستهدفة من قبل الجهات المانحة:

الجهـات المانحـة في الغالـب لا تتعامـل مـع الأفراد بشـكل مبـاشر بل عـن طريق الجمعيـات والجهات الوسـيطة، ومع ذلك وبقصـد التعرف على توجهـات تلك الجهات في مسـتوى توجيه المنح إلى المسـتفيدين المباشرين، تم سـؤال عينة الدراسة عن ذلك، والفئات المسـتهدفة مـن الدعم التنموي الـذي تقدمه الجهـات المانحة في الغالب يشـمل: الفقـراء والمحتاجين، طلبة العلـم، الأيتام، المطلقـات والأرامل، الأسر المنتجـة، ذوو الاحتياجـات الخاصة، نزلاء السـجون، الموهوبون، العاطلـون عن العمل، المتقاعدون، عمـوم المجتمع.

وتشير البيانات إلى تقسيم المستفيدين بحسب اختيارات العينة الى ثلاث مجموعات، وهي:

المجموعة الأولى

تضم أربعة أصناف هم :

- الفقراء والمحتاجين
- طلبة العلم
- الأيتام
- المطلقات والأرامل

وتراوحت نسبة اختيارهم بين (81%) و (62%) من نسبة أفراد العينة.

المجموعة الثانية

تضم ثلاثة أصناف وهم:

- الأسر المنتجة
- ذوي الاحتياجات الخاصة
- عموم المجتمع

وتراوحت نسبة اختيارهم بين (52%) و(47%). من نسبة أفراد العينة.

المجموعة الثالثة

تضم أربعة أصناف هم :

- نزلاء السجون
- الموهوبون
- العاطلون عن العمل
- المتقاعدون

لم تتجاوز نسب اختيارها (30%) وفئات أخرى.

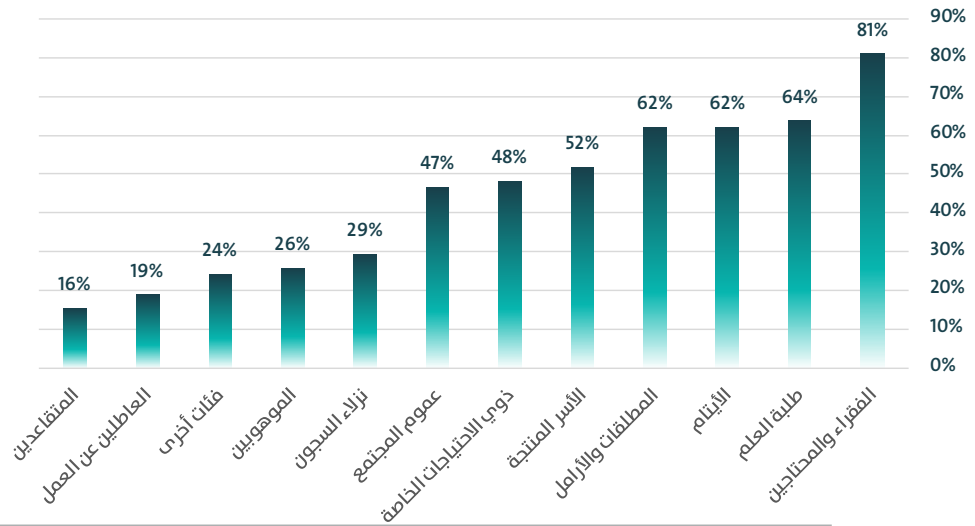

تفاصيل الفئات الأخرى:

أشارت عينة الدراسة في السؤال المفتوح (أخرى) والذي حاز على نسبة (24%) إلى أصناف كثيرة يمكن توزيعها على أربع مجالات هي:

فئات الجانب الاجتماعي:	المقبلون على الزواج، رواد أعمال اجتماعيين، الشباب، الأطفال، الأم، الأسرة، المرأة، العاملون مع الشباب والأطفال،
فئات الجانب العلمي والدعوي:	الدعاة، المسلمين الجدد، الجاليات، المربون، طلاب تحفيظ القرآن، حلقات تحفيظ القرآن الكريم، أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والتعليم العام، الطلاب الشباب والفتيات من عمر ١٢-٢٤ سنة، الطلاب، طلاب المنح.
فئات الجانب التعبدي الاغاثي:	الصائمون، المعتمرين والحجاج، سقيا الماء.
فئات الجانب الصحي:	المرضى، الجمعيات الصحية.

وكنتيجة عامة تشير النتائج الى شمول المنح التنموي للكثير من فئات المجتمع بشكل متفاوت بحسب اهتمامات الجهات المانحة، فالغالبية العظمى كانت لفئات الفقراء والمحتاجين، طلبة العلم، الأيتام، وفئة المطلقات والأرامل، تلتها بنسبة متوسطة فئتي: الأسر المنتجة، وذوي الاحتياجات الخاصة. أما بقية الفئات رغم كثرة عددها وتنوعها إلا أن نسبتها لم تتجاوز الثلث، وأبرزها: نزلاء السجون، والموهوبون، العاطلون عن العمل، المتقاعدون، وغيرها. **ومع هذا التنوع والشمول، إلا أن المطلوب من الجهات المانحة المزيد من التركيز على استهداف الفئات المشمولة في أدبيات رؤية 2030، وبرامج التحول الوطني الهادفة إلى تمكين المواطنين .**

الفئات العمرية التي تستهدفها الجهات المانحة:

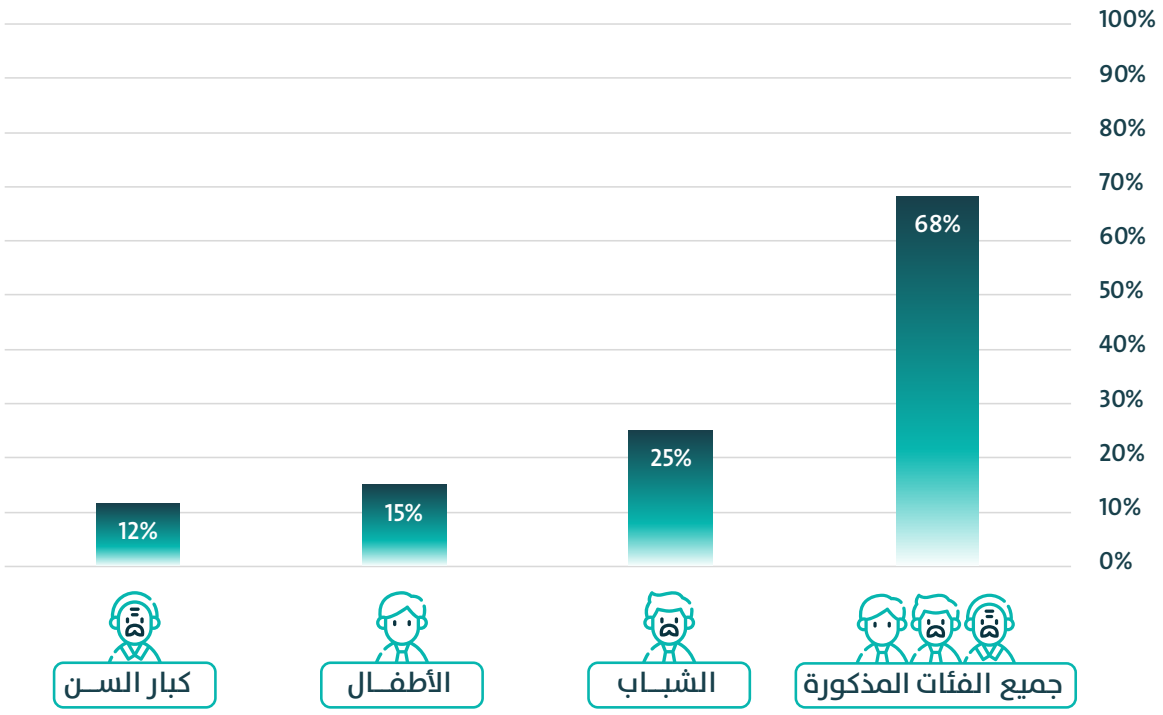

المخطط البياني يوضح الفئات العمرية التي تستهدفها الجهة المانحة وهي : فئـة الشباب ، وفئـة الأطفال، وفئـة كبار السن بحسب السؤال الموجه لعينة الدراسة. وقد حـاز اختيار (جميـع الفئات المذكـورة) على أعلى نسـبة بلغـت (68%)، تلتها فئة الشـباب بنسـبة (25%)، ثم الأطفال بنسـبة (15%) وجاء في ذيل القائمة فئة كبار السن بنسبة لا تتجاوز (12%).

02 تصنيف اتجاهات المنح بحسب مجالات العمل التنموي

يهـدف هذا البـاب إلى تصنيـف اتجاهات المنـح لدى الجهـات المانحة التي شـملها المسـح الشـامل وعددهـا (58) جهـة. وتم التصنيـف بناء عـلى مجـالات الاحتياجات المجتمعيـة والفئـات، من خلال سـبر الاحتياجات والفئـات وتصنيفها عبر مناقشـة مع نخبـة من الخـبراء والمختصـين في القطاع غـير الربحـي وتمثلت المجـالات في (14) مجـال وهي:

- المجال التعليمي والابحاث والدراسات
- المجـال الاجتماعـي
- المجـال الشرعـي
- مجال رعاية الأسـرة
- مجال الرعاية الصحية
- المجال الاقتصـادي
- المجال الإداري
- المجـال الثقافـي
- مجـال الشبـاب
- مجـال الطفـل
- المجـال الإعلامـي
- مجـال التقنيـة
- المجـال البيئـي
- مجـال التطـوع

والأشكال البيانية التالية توضح اتجاهات الجهات المانحة لدعم المشاريع والأنشطة في كل مجال على حدة.

تصنيف اتجاهـات المنح في المجـال الاجتماعـي:

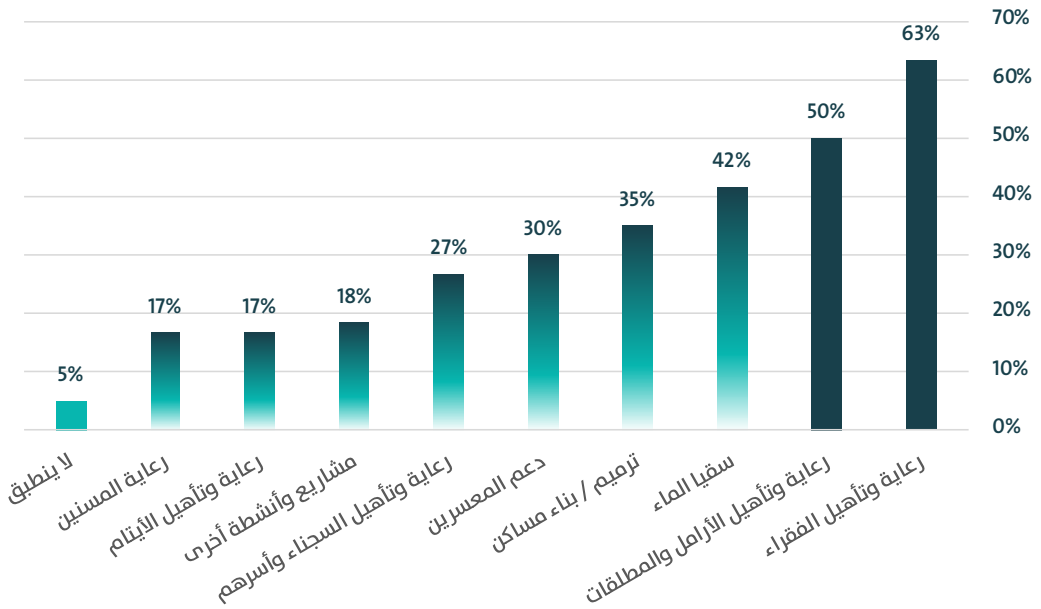

والمخطط البياني السابق يوضح الأنشطة والبرامج التي تدعمها الجهات المانحة في المجال الاجتماعي. ويلاحظ أن البيانات يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات تضم

المجموعة الأولى

رعاية وتأهيل الفقراء **(63%)**

رعاية وتأهيل الأرامل **(50%)**

المجموعة الثانية

سقيا الماء **(42%)**

ترميم وبناء المساكن **(35%)**

دعم المعسرين **(30%)**

المجموعة الثالثة

رعاية وتأهيل السجناء وأسرهم **(27%)**

رعاية وتأهيل الايتام **(17%)**

رعاية المسنين **(17%)**

أنشطة أخرى **(18%)**

ولدى تفصيل اختيار (أخرى) في السؤال المفتوح أشارت العينة إلى فئات: **المعسرين من السجناء، والمعسرين في التعليم، ودعم الشباب العاطل عن العمل، ودعم رواد الأعمال، وتفطير الصائمين.**

وبالتأمل في نتائج المجال الاجتماعي يتضح الشمول والتنوع في دعم أنشطة ومشاريع المجال، مع تركيز الدعم على خمسة مشاريع هي: رعاية وتأهيل الفقراء، رعاية وتأهيل الأرامل والمطلقات، سقيا الماء، ترميم وبناء مساكن، ودعم المعسرين، بينما ضعف تركيز الدعم لمشاريع أخرى مثل: رعاية وتأهيل السجناء وأسرهم.

تصنيف اتجاهات المنح في المجال الشرعي:

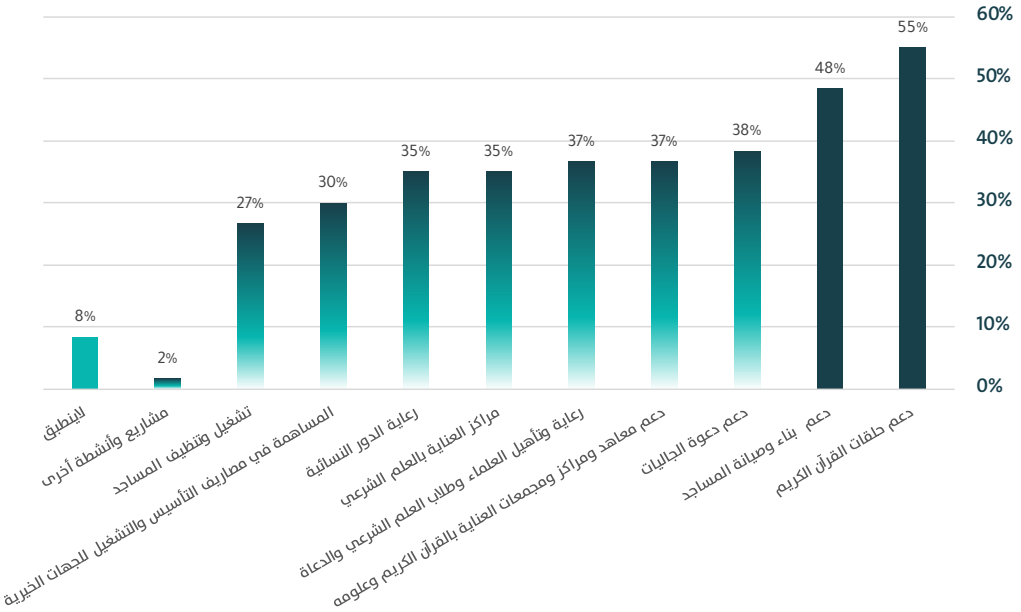

المرتبة الأولى

- دعم حلقات القرآن الكريم **(55%)**
- دعم بناء وصيانة المساجد **(48%)**

المرتبة الثانية

- دعم دعوة الجاليات **(38%)**
- دعم معاهد ومراكز ومجمعات العناية بالقرآن الكريم وعلومه **(37%)**
- رعاية وتأهيل العلماء وطلاب العلم الشرعي والدعاة **(37%)**
- رعاية الدور النسائية **(35%)**
- مراكز العناية بالعلم الشرعي **(35%)**

المرتبة الثالثة

- تشغيل وتنظيف المساجد **(27%)**
- المساهمة في مصاريف التأسيس والتشغيل للجهات الخيرية **(30%)**

وكنتيجة عامة نجد أن دعم المجال الشرعي من قبل الجهات المانحة يتسم بالشمول لطيف واسع من الأنشطة المدعومة، مع تركيز الدعم على مشاريع الحلقات القرآنية ومعاهد ومراكز العناية بالقرآن الكريم وعلومه، وبناء وصيانة المساجد، ودعم دعوة الجاليات، فضلًا عن رعاية وتأهيل العلماء وطلاب العلم الشرعي والدعاة، ومراكز العناية بالعلم الشرعي، ورعاية الدور النسائية. بينما ضعف تركيز الدعم باتجاه مشاريع أخرى مثل المساهمة في مصاريف التأسيس والتشغيل للجهات الخيرية، وتشغيل وتنظيف

المساجد، وهذا يتطلب من الجهات المانحة مزيد من العناية والاهتمام بحسب تخصصاتها.

تصنيف اتجاهات المنح في مجال رعاية الأسرة:

المخطط البياني يوضح تصنيف اتجاهات المنح في دعم مجال رعاية الأسرة، وتظهر النتائج شمولاً عاما في دعم الأنشطة في المجال.

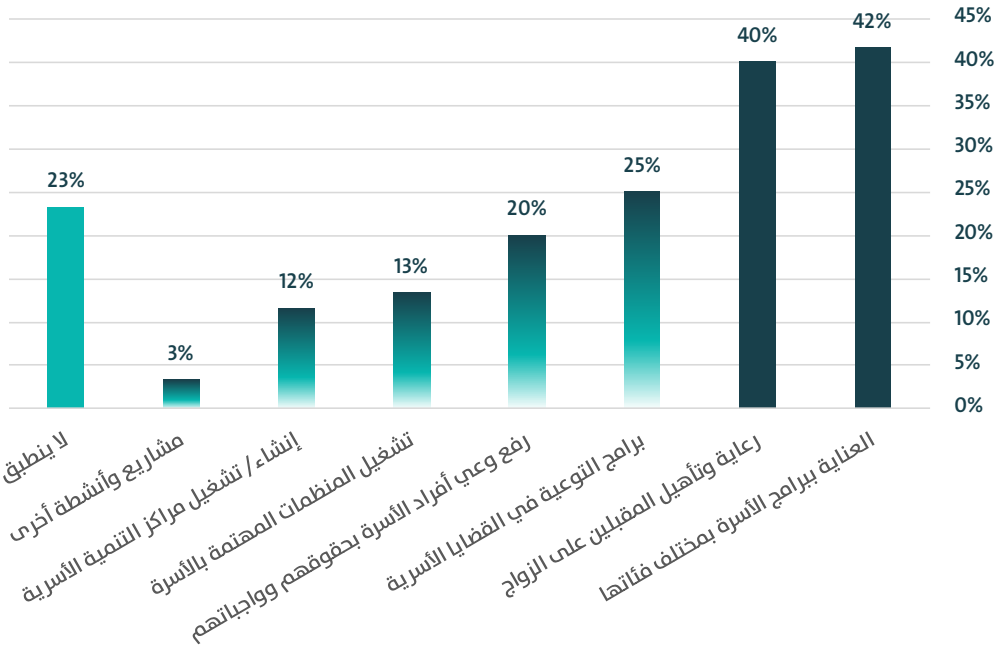

أعلى نسبة للمشاريع المدعومة هي

العناية ببرامج الأسرة بمختلف فئاتها **(42%)**

ورعاية وتأهيل المقبلين على الزواج **(40%)**

يمكن ملاحظة أن:

بقية المشاريع والأنشطة وهي: برامج التوعية في القضايا الأسرية، رفع وعي أفراد الأسرة بحقوقهم وواجباتهم، تشغيل المنظمات المهتمة بالأسرة، إنشاء وتشغيل مراكز التنمية الأسرية، يضاف إليها المشاريع الأخرى التي عبرت عنها عينة الدراسة في جوابها عن السؤال المفتوح وأهمها برنامج تعزيز قيم الأسرة وتماسكها، فلم تتجاوز نسبة اختيار كل هذه المشاريع نسبة **(25%)**، مما يستدعي إيلاءها المزيد من الدعم والاهتمام. وربما يعبر ظهور الاختيار لا ينطبق بنسبة **(23%)**، عن عدم وقوع المجال في نطاق تركيز بعض الجهات المانحة.

تصنيف اتجاهات المنح في الرعاية الصحية:

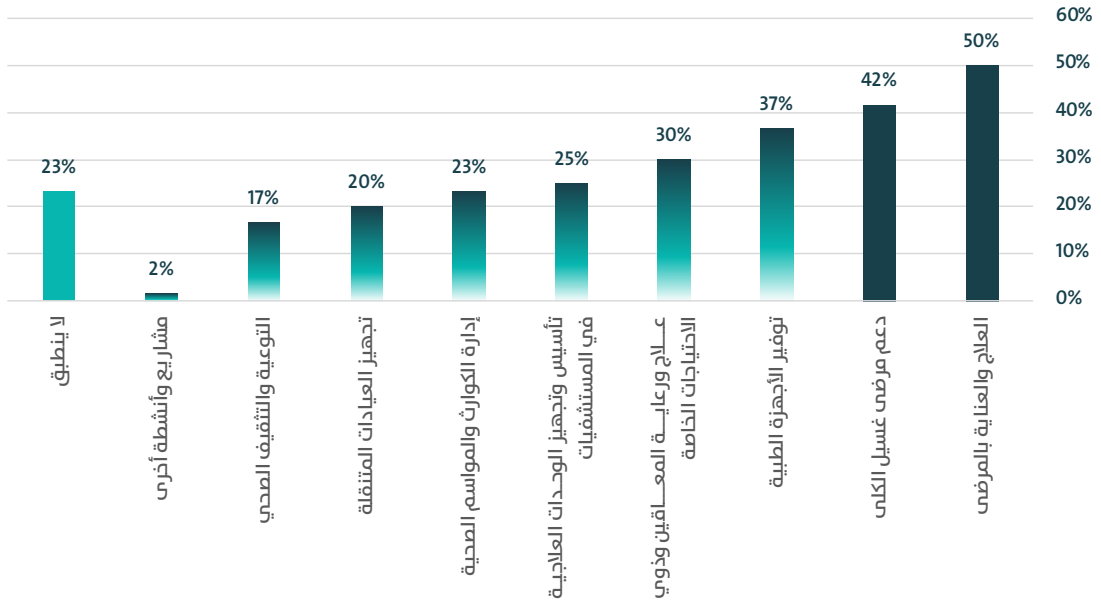

المخطط البياني يوضح تصنيف اتجاهات المنح في مجال الرعاية الصحية، ويلاحظ وجود شمول الأنشطة وتنوعها مما أدى إلى تقارب نسب توافرها بين جميع الأنشطة تقريباً بحيث لم تتعدّ أعلاها توافراً (50%) من المناشط الصحية.

وعند التأمل في البيانات نستطيع التمييز بين

ثلاث مجموعات

المجموعة الأولى

شملت

- العلاج والعناية بالمرضى **(50%)**
- دعم مرضى الغسيل الكلوي **(42%)**

المجموعة الثانية

شملت

- توفير الأجهزة الطبية **(37%)**
- علاج ورعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة **(30%)**

المجموعة الثالثة

- إدارة الكوارث والمواسم الصحية
- تجهيز العيادات المتنقلة
- التوعية والتثقيف الصحي
- مشاريع وأنشطة أخرى مثل مشاريع دعم حالات الظروف الخاصة والطارئة

لم يتجاوز أعلاها نسبة (25%)

تبين النتائج في المجال الصحي وجود الشمول والتنوع في دعم مشاريعها وانشطتها، مع التركيز بشكل أكبر على مشاريع العلاج والعناية بالمرضى، ودعم مرضى الغسيل الكلوي، وتوفير الأجهزة الطبية، وعلاج ورعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة. أما المشاريع المتعلقة بإدارة الكوارث والمواسم الصحية، تجهيز العيادات المتنقلة، التوعية والتثقيف الصحي، ومشاريع دعم حالات الظروف الخاصة والطارئة، فقد أظهرت النتائج ضعفها فهي تحتاج لمزيد من المراجعة والتقييم وتوجيه الدعم من قبل الجهات المنحة المختصة بالمجال الصحي بحسب الأولوية والاحتياج المجتمعي لها. وظهور الاختيار لا ينطبق الذي جاء بنسبة (23%)، ربما يعبر عن عدم وقوع المجال في نطاق تركيز بعض الجهات المانحة.

تصنيف اتجاهات المنح في المجال التعليمي والأبحاث والدراسات:

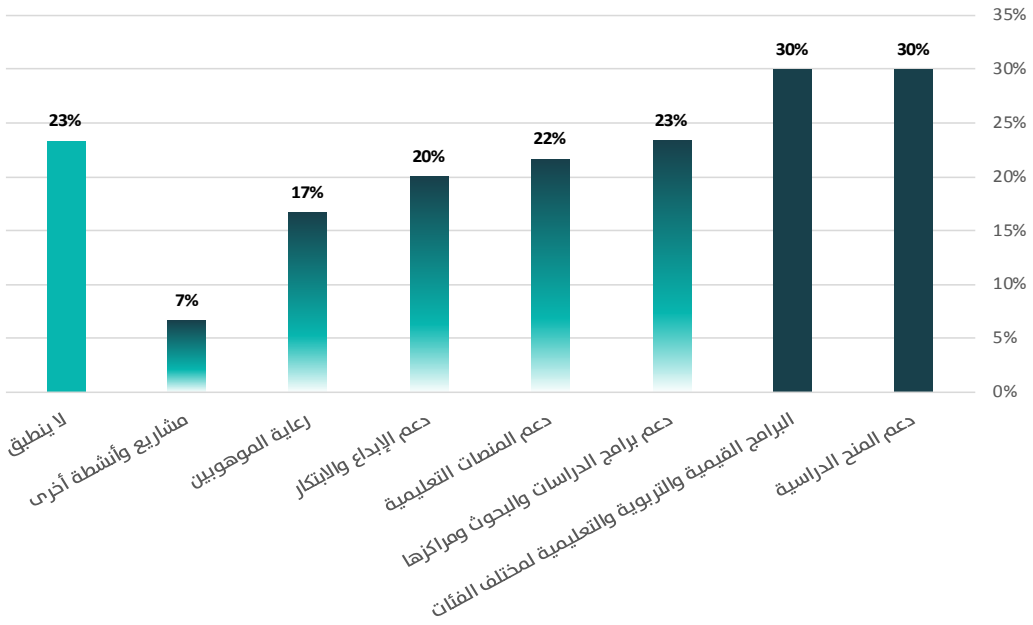

المخطط البياني السابق يوضح تصنيف اتجاهات المنح في المجال التعليمي والأبحاث والدراسات، وتظهر النتائج شمولا عاما وتقاربا كبيرا في نسب المجالات المدعومة. ورغم هذا التقارب إلا أن الأنشطة المتعلقة بدعم المنح الدراسية، والبرامج القيمية والتربوية والتعليمية لمختلف الفئات جاءت بالمرتبة الأولى بنسبة (30%) لكل منهما، أما بقية المشاريع وهي: دعم برامج الدراسات والبحوث ومراكزها، دعم المنصات التعليمية، دعم الإبداع والابتكار، رعاية الموهوبين، مشاريع وأنشطة أخرى التي أشارت لها عينة الدراسة في السؤال المفتوح ومنها : بناء عدد من المجمعات

التعليمية الحكومية، والتعلم والتطوير الذاتي، وتأهيل القيادات والمشرفين التربويين والمعلمين، جاءت بنسبة متقاربة لم يتجاوز أعلاها نسبة (23%). **وهذا يتطلب من الجهات المانحة المتخصصة بمجال الأبحاث والدراسات المزيد من العناية بدعم هذه المشاريع**، أما عن ظهور الاختيار لا ينطبق بنسبة (23%)، فربما يعبر عن عدم وقوع المجال في نطاق تركيز بعض الجهات المانحة.

تصنيف اتجاهات المنح في المجال الإداري:

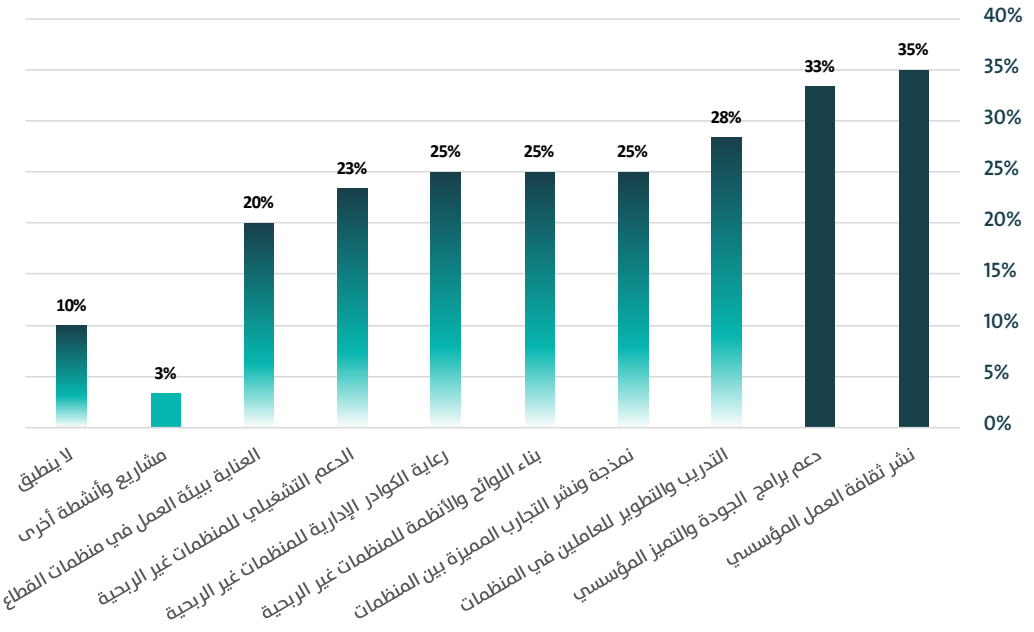

المخطط البياني يوضح تصنيف اتجاهات المنح في المجال الإداري، ويلاحظ وجود شمول عام وتنوع في دعم أنشطة ومشاريع المجال. وقد جاء على رأسها ما يتعلق بنشر ثقافة العمل المؤسسي، ودعم برامج الجودة والتميز المؤسسي بنسب اختيار (35%) و(33%) لكل منهما على التوالي، تلاها الأنشطة والمشاريع المتعلقة بالتدريب والتطوير للعاملين في المنظمات، نمذجة ونشر التجارب المميزة بين المنظمات، بناء اللوائح والأنظمة للمنظمات غير الربحية، رعاية الكوادر الإدارية للمنظمات غير الربحية، الدعم التشغيلي للمنظمات غير الربحية، إضافة إلى العناية ببيئة العمل في منظمات القطاع.

وهناك أنشطة أخرى غير التي أشارت إليها عينة الدراسة ومنها: دراسة وإنضاج تأسيس الكيانات غير الربحية، وتبني الملتقيات وورش العمل التطويرية، حيث تراوحت بين (28%) و(3%).

ويلاحظ أن النتائج في مجال دعم مشاريع المجال الإداري تؤكد على وجود تبني وشمولية في دعم الجهات المانحة للجانب الإداري في الجهات غير الربحية، مع تركيز الدعم على نشر ثقافة العمل المؤسسي، ودعم برامج الجودة والتميز المؤسسي. وأظهرت النتائج ضعفا في دعم مشاريع التدريب والتطوير للعاملين في المنظمات، ونمذجة ونشر التجارب المميزة بين المنظمات، وبناء اللوائح والأنظمة للمنظمات غير الربحية، ورعاية الكوادر الإدارية للمنظمات غير الربحية، والدعم التشغيلي للمنظمات غير الربحية، إضافة إلى العناية ببيئة العمل في منظمات القطاع. ولجبر هذا الضعف في هذه الأنشطة فهي تحتاج الى مزيد من الرعاية والاهتمام من قبل الجهات المانحة المتخصصة بدعمها.

تصنيف اتجاهات المنح في المجال الاقتصادي:

تشير البيانات في المخطط البياني بوضوح إلى الشمول والتنوع في تمويل أنشطة ومشاريع المجال الاقتصادي من قبل الغالبية من الجهات المانحة، ولا شك أن هذه النتائج تحمل في طياتها مبشرات على أن الدعم للمجال في طريقه للزيادة والارتفاع مستقبلا .

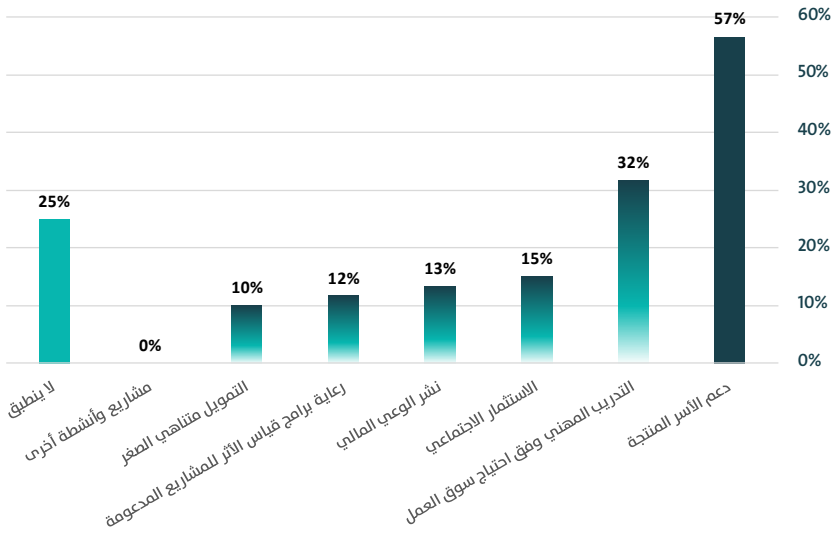

كما أظهرت النتائج أن أعلى نشاط تتبنى الجهات المانحة تمويله هو دعم الأسر المنتجة بنسبة اختيار بلغت (57%)، وكفى بهذا العمل تحقيقه نقله اقتصادية نوعية في تاريخ القطاع غير الربحي الذي يواكب التطورات التنموية في المملكة العربية السعودية، ويتمثل في تحويل الاسر الفقيرة من الرعاية إلى الإنتاج، كما يصلح بحد ذاته أن يكون مؤشرا على نمو واطراد الاهتمام من قبل الجهات المانحة فضلا عن بقية الأنشطة التي شملتها النتائج.

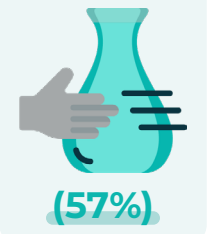

وفي نفس السياق جاءت بقية النتائج وهي: التدريب المهني وفق احتياج سوق العمل، الاستثمار الاجتماعي، نشر الوعي المالي، رعاية برامج قياس الأثر للمشاريع المدعومة، ومشاريع التمويل متناهي الصغر بنسب اختيار تراوحت بين (10%) و(32%). أما عن ظهور الاختيار لا ينطبق بنسبة (25%)، فربما يعبر عن عدم وقوع المجال في نطاق تركيز بعض الجهات المانحة.

وكنتيجة عامة تشير النتائج في دعم مشاريع المجال الاقتصادي الى الشمول والتنوع في تمويل أنشطة ومشاريع المجال الاقتصادي من قبل الغالبية من الجهات المانحة، مع تركيز الدعم حول دعم الأسر المنتجة، اما بقية المشاريع مثل: التدريب المهني وفق احتياج سوق العمل، والاستثمار الاجتماعي، ونشر الوعي المالي، ورعاية برامج قياس الأثر للمشاريع المدعومة، ومشاريع التمويل متناهي الصغر، فقد أظهرت النتائج الضعف في دعمها، **لذلك يتطلب من الجهات المانحة المختصة مزيد من الاهتمام بدعم هذه المشاريع.**

تصنيف اتجاهات المنح في المجال الثقافي:

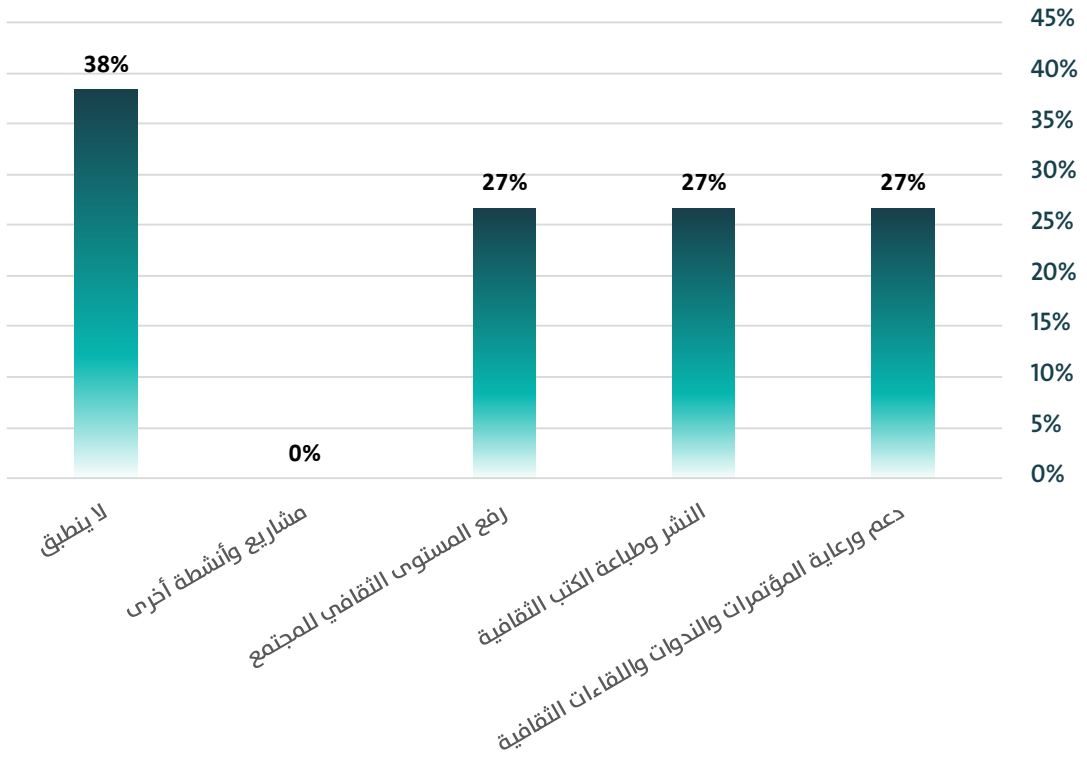

ويتضح من الشكل البياني تصنيف اتجاهات المنح في المجال الثقافي، ويلاحظ من البيانات التدني النسبي في دعم أنشطته. وقد أظهرت النتائج المتعلقة بدعم ورعاية المؤتمرات والندوات واللقاءات الثقافية، والنشر وطباعة الكتب الثقافية، ورفع المستوى الثقافي للمجتمع، بلغت نسبة كلا منها (27%) . وظهور خيار لا ينطبق جاء كأعلى نسبة حيث بلغت (38%) ربما يشير إلى أن المجال الثقافي ربما يكون غير واقع في نطاق تركيزها مما عكس نفسه على النتائج.

وكنتيجة عامة تؤكد النتائج في المجال الثقافي ظهور الضعف العام في دعم مشاريع المجال الثقافي مثل:

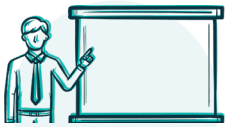

دعم ورعاية المؤتمرات والندوات واللقاءات الثقافية

والنشر وطباعة الكتب الثقافية

رفع المستوى الثقافي للمجتمع

وعليه فهي بحاجة إلى مزيد من العناية من قبل الجهات المانحة المتخصصة ، بتوجيه الدعم إليها بحسب الأولوية والاحتياج المجتمعي لها.

تصنيف اتجاهات المنح في مجال الشباب:

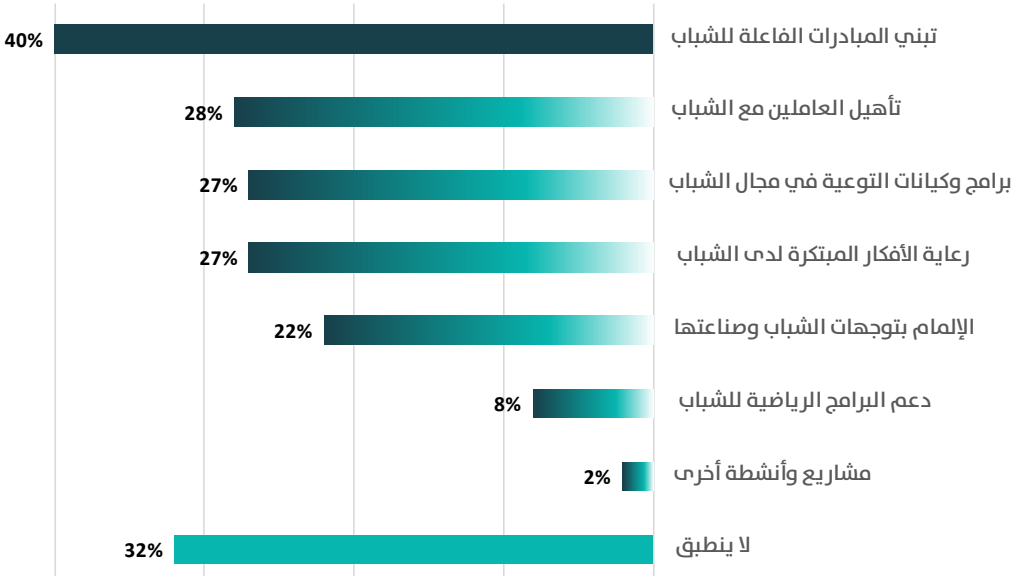

أظهرت النتائج تصنيف اتجاهات المنح في دعم الشباب أن تبني المبادرات الفاعلة للشباب قد جاء على رأس قائمة الأنشطة والمشاريع المدعومة من قبل الجهات المانحة بنسبة (٤٠٪).

وأما بقية المشاريع وهي: تأهيل العاملين مع الشباب، دعم برامج وكيانات التوعية في مجال الشباب، رعاية الأفكار المبتكرة لدى الشباب، الإلمام بتوجهات الشباب وصناعتها، دعم البرامج الرياضية للشباب، مشاريع وأنشطة أخرى فقد جاءت غالبيتها بنسب متقاربة، تراوحت ما بين (22%) و (28%). وظهور اختيار لا ينطبق بنسبة (32%)، فربما يكون مؤشرا يحمل دلالة على أن مجال الشباب ربما يقع خارج نطاق تركيز بعض الجهات المانحة.

يلاحظ من النتائج في مجال دعم الشباب

تركز الدعم حول

تبني المبادرات الفاعلة للشباب

ضعف الدعم حول

المشاريع الأخرى مثل:

- تأهيل العاملين مع الشباب
- دعم برامج وكيانات التوعية في مجال الشباب
- رعاية الأفكار المبتكرة لدى الشباب
- الإلمام بتوجهات الشباب وصناعتها

وهذا يستدعي من الجهات المانحة المتخصصة في مجال الشباب مراجعة المجال والنظر في إمكانية زيادة الاهتمام به مستقبلا.

تصنيف اتجاهات المنح في مجال الطفل:

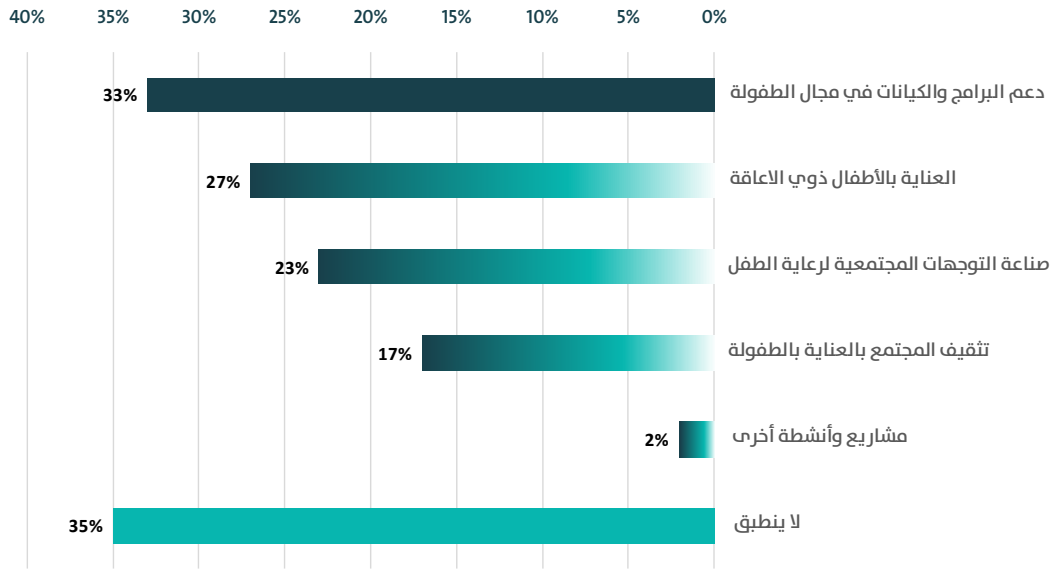

أظهرت نتائج تصنيف اتجاهات المنح في دعم أنشطة ومشاريع مجال الطفل. أن نشاط دعم البرامج والكيانات في مجال الطفولة جاء في المرتبة الأولى بنسبة (33%) ، أما بقية الأنشطة والمشاريع وهي: العناية بالأطفال ذوي الإعاقة، صناعة التوجهات المجتمعية لرعاية الطفل، تثقيف المجتمع بالعناية بالطفولة، ومشاريع وأنشطة أخرى منها: تعزيز القيم والبناء العقلي للطفل، فجميع هذه المشاريع لم تتجاوز نسبة أعلاها (27%). وأما ظهور الخيار لا ينطبق الذي جاء بنسبة (35%)، فربما يدل على عدم دخول المجال ضمن مجالات تركيز بعض الجهات المانحة اتجاه مشاريع وأنشطة الطفل.

والنتيجة العامة في مجال الطفل

تركز الدعم حول

نشاط واحد وهو: دعم البرامج والكيانات في مجال الطفولة،

ضعف الدعم حول

بقية المشاريع والأنشطة وهي

- العناية بالأطفال ذوي الإعاقة
- صناعة التوجهات المجتمعية لرعاية الطفل
- تثقيف المجتمع بالعناية بالطفولة
- **ومشاريع وأنشطة أخرى منها:** تعزيز القيم والبناء العقلي للطفل

فهذه النتائج تؤكد حاجة المجال برمته مع مشاريعه وأنشطته إلى المراجعة والمزيد من الاهتمام في مجال الطفل من قبل الجهات المانحة المعنية بالطفل.

تصنيف اتجاهات المنح في المجال الإعلامي:

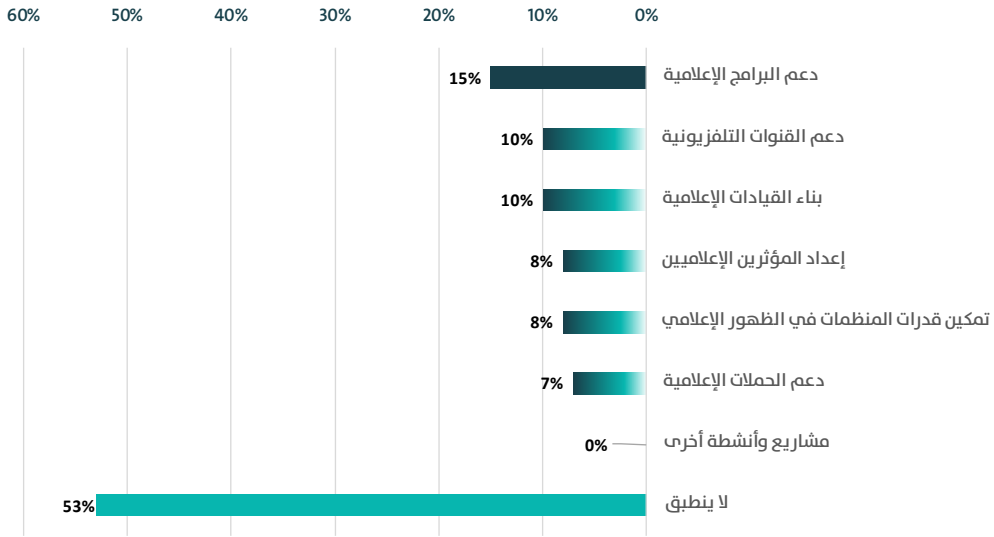

أظهرت النتائج تصنيف اتجاهات المنح في المجال الإعلامي أن الأنشطة والمشاريع التي تتبنى الجهات المانحة دعمها هي: دعم البرامج الإعلامية، دعم القنوات التلفزيونية، بناء القيادات الإعلامية، إعداد المؤثرين الإعلاميين، تمكين قدرات المنظمات في الظهور الإعلامي، دعم الحملات الإعلامية، فجاءت نسب اختيارها بدرجة متدنية تراوحت بين (15%) و(7%). وهذا يستدعي مراجعة المجال والنظر في إمكانية زيادة الاهتمام به مستقبلا. وأما تصدر خيار لا ينطبق بنسبة هي الأعلى (53%)، فربما تدل على عدم وجود هذا المجال في اهتمامات كثير من الجهات المانحة. وهو ما يستدعي زيادة الاهتمام بهذا المجال.

وتؤكد النتائج ضعف الدعم لمشاريع المجال الإعلامي وهي:

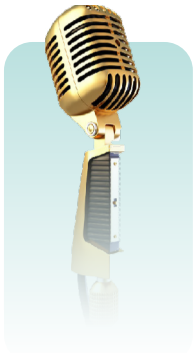

- دعم البرامج الإعلامية
- دعم القنوات التلفزيونية
- بناء القيادات الإعلامية
- إعداد المؤثرين الإعلاميين
- تمكين قدرات المنظمات في الظهور الإعلامي
- دعم الحملات الإعلامية

وهذا يتطلب من الجهات المنحة المختصة بالاهتمام الكبير في دعم المجال برمته مع مشاريعه وأنشطته.

تصنيـف اتجاهـات المنح في المجـال التقنيـة:

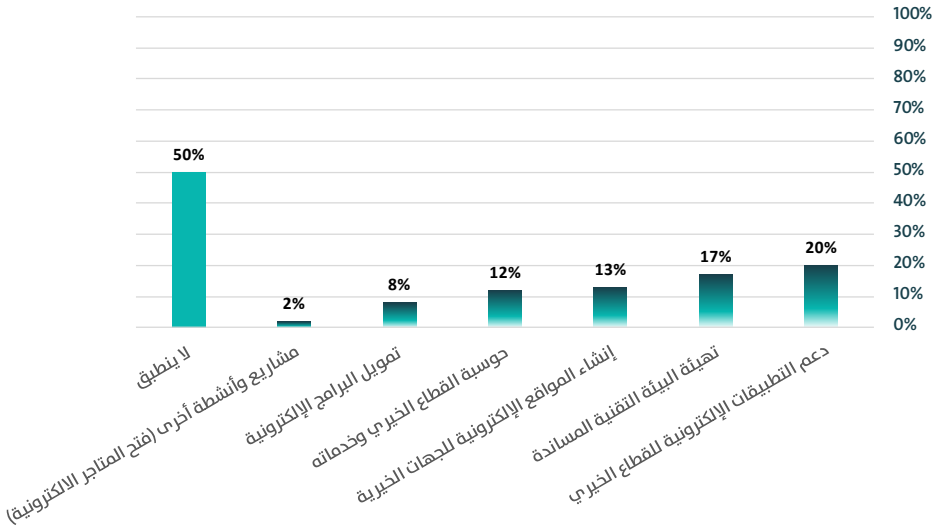

يوضح المخطط البياني تصنيف اتجاهات المنح في المجال التقني. وقد جاءت النتائج في دعم أنشطة ومشاريع التقنية بنسب متفاوتة هي: دعم التطبيقات الإلكترونية للقطاع الخيري، وتهيئة البيئة التقنية المساندة، إنشاء المواقع الإلكترونية للجهات الخيرية، حوسبة القطاع غير الربحي وخدماته، تمويل البرامج الإلكترونية، مشاريع وأنشطة أخرى وهي بالتحديد فتح المتاجر الالكترونية. حيث تراوحت نسب اختيارها بين (20%) و (2%) . وهذا يستدعي مراجعة المجال والنظر في إمكانية زيادة الاهتمام بهذا المجال مستقبلا. واما عن ظهور اختيار لا ينطبق بنسبة هي الأعلى حيث بلغت (50%) يدل على تدني التركيز في الدعم لهذا المجال من قبل الجهات المانحة. وهو ما يستدعي زيادة الاهتمام به.

وتؤكـد النتائج ضعف الدعم لمشاريـع وانشطة المجال التقني وهي:

- دعـم التطبيقـات الإلكترونية للقـطاع الخيري
- تهيئة البيئة التقنية المساندة
- إنشـاء المواقـع الإلكترونيـة للجهات الخيرية
- حوسبـة القطـاع الخيـري وخدمـاته
- تمويل البرامـج الالكترونيـة
- فتـح المتاجـر الالكترونيـة

وهـذا يتطلـب من الجهات المانحة تركيز الدعم على المجال برمته مع مشاريعه وأنشطته من قبل الجهات المانحة المعنية.

تصنيف اتجاهات المنح في المجال البيئي:

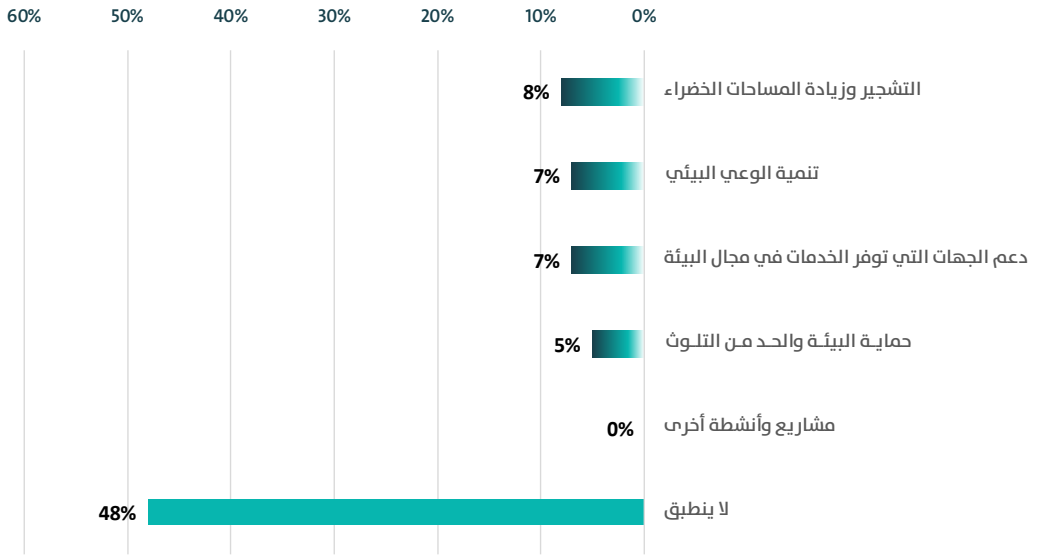

المخطط البياني يوضح تصنيف اتجاهات المنح في المجال البيئي. وقد ظهرت نتائج الأنشطة والمشاريع التي تتبنى الجهات المانحة دعمها في المجال البيئي وهي: التشجير وزيادة المساحات الخضراء، تنمية الوعي البيئي، دعم الجهات التي توفر الخدمات في مجال البيئة، حماية البيئة والحد من التلوث، وجاءت نسب اختيارها بدرجة متدنية تراوحت بين (8%) و(5%). وهذا يستدعي مراجعة المجال والنظر في إمكانية زيادة الاهتمام به مستقبلا.

وتشير النتائج أن خيار لا ينطبق قد حاز النسبة الأعلى وهي (53%)، والتي تدل على عدم وجود المجال في نطاق تركيز الكثير من الجهات المانحة.

وكنتيجة عامة تشير نتائج دعم المجال البيئي إلى ضعف كبير في دعم مشاريع وأنشطة المجال وهي:

- التشجير وزيادة المساحات الخضراء.
- تنمية الوعي البيئي.
- دعم الجهات التي توفر الخدمات في مجال البيئة.
- حماية البيئة والحد من التلوث التشجير وزيادة المساحات الخضراء.
- تنمية الوعي البيئي، دعم الجهات التي توفر الخدمات في مجال البيئة.
- حماية البيئة والحد من التلوث.

مما يتطلب المزيد من العناية والاهتمام من قبل الجهات المانحة المختصة بدعم المجال برمته.

تصنيف اتجاهات المنح في المجال التطوع:

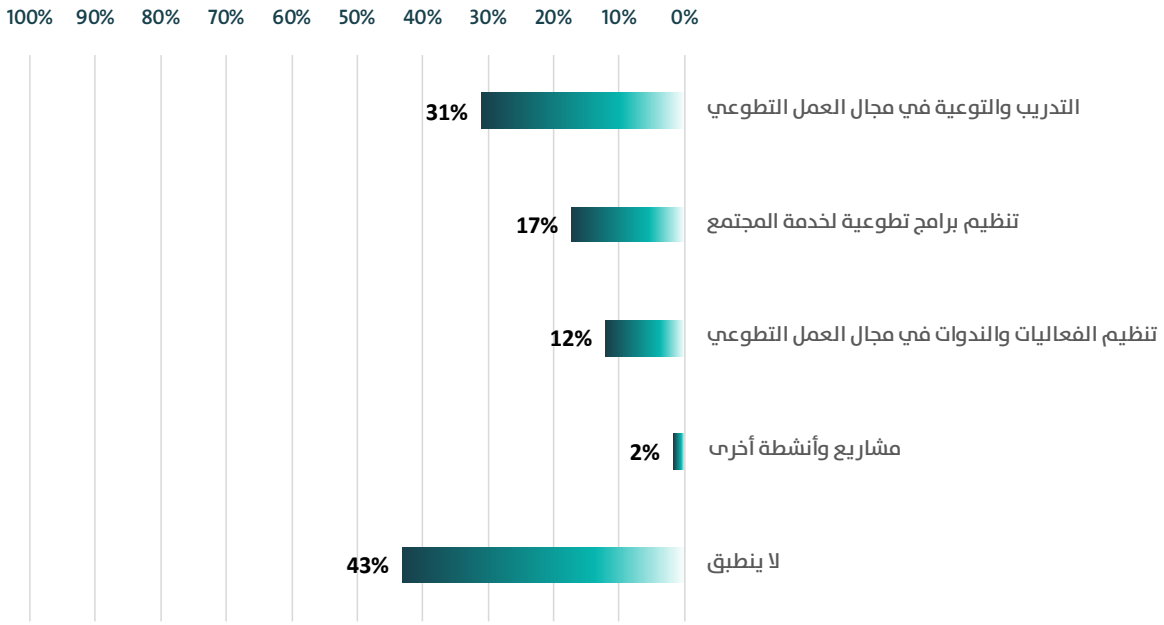

المخطط البياني يوضح تصنيف اتجاهات المنح في مجال التطوع، الذي يشير إلى مستوى أقل في دعم مجال التطوع بشكل عام، مع تأكيد النتائج إلى أن المجال خارج نطاق تركيز الكثير من الجهات المانحة.

وتظهر النتائج دعم الجهات المانحة الواضح للعديد من الأنشطة في مجال التطوع مثل: التدريب والتوعية في مجال العمل التطوعي، تنظيم برامج تطوعية لخدمة المجتمع، تنظيم الفعاليات والندوات في مجال العمل التطوعي، إضافة إلى مشاريع وأنشطة أخرى وهي بالتحديد؛ تأسيس وحدات العمل التطوعي في الجامعات والمدارس والجمعيات، وقد تراوحت نسب اختيارها بين (31%) و(2%).

وكنتيجة عامة تشير النتائج إلى ضعف عام في دعم مشاريع وأنشطة مجال التطوع وهي: التدريب والتوعية في مجال العمل التطوعي، وتنظيم برامج تطوعية لخدمة المجتمع، وتنظيم الفعاليات والندوات في مجال العمل التطوعي، وتأسيس وحدات العمل التطوعي في الجامعات والمدارس والجمعيات.

وعلى الرغم من تواضع نسبة دعم بعض مجالات التطوع الموضحة في الجدول، إلا أن المرحلة تشهد نموا غير مسبوق في مجال التطوع الذي يواكب التنمية في البلد الذي تتبناها رؤية المملكة 2030م ، وهذه النتائج مؤشرات أولية على ارتفاع منسوب الثقافة في مجال التطوع وتبينه خصوصا في القطاع غير الربحي، وربما نشهد ارتفاعا مطردا في قابل الأيام. وهو ما يتطلب مراجعة المجال والنظر في إمكانية زيادة الاهتمام به مستقبلا.

خلاصة عامة توضح تغطية مجالات المنـح من قبـل الجهـات المانحـة

مـن أجـل الخـروج بنظرة كاملـة عن اتجاهـات المنح، تمت عملية فـرز نتائج المجالات بحساب متوسـط نسـب الإجابـات في كل مجـال، مـع اسـتبعاد المجـالات غـير المدعومـة باسـتبعاد خيـار (لا ينطبـق) مـن جميع المجـالات، فكانت النتيجـة موضحة في الجدول التالي والشـكل التابـع له.

01 المجـال الشرعـي 34%	02 المجـال الاجتماعـي 30%	03 مجـال الرعايـة الصحيـة 25%	04 المجـال الإداري 22%
05 مجـال رعايـة الاسـرة 16%	06 مجـال الشبـاب 15%	07 المجـال التعليمـي 15%	08 المجـال الاقتصـادي 14%
09 مجـال الطفـل 10%	10 المجـال الثقافـي 8%	11 مجـال التقنيـة 7%	12 مجـال التطـوع 6%
	13 المجـال الإعلامـي 6%	14 المجـال البيئي 3%	

** تم ترتيب المجالات ترتيبًا تنازليـًا بناءًا على متوسط نسـب المجالات مع (استبعاد خيار لا ينطبق)

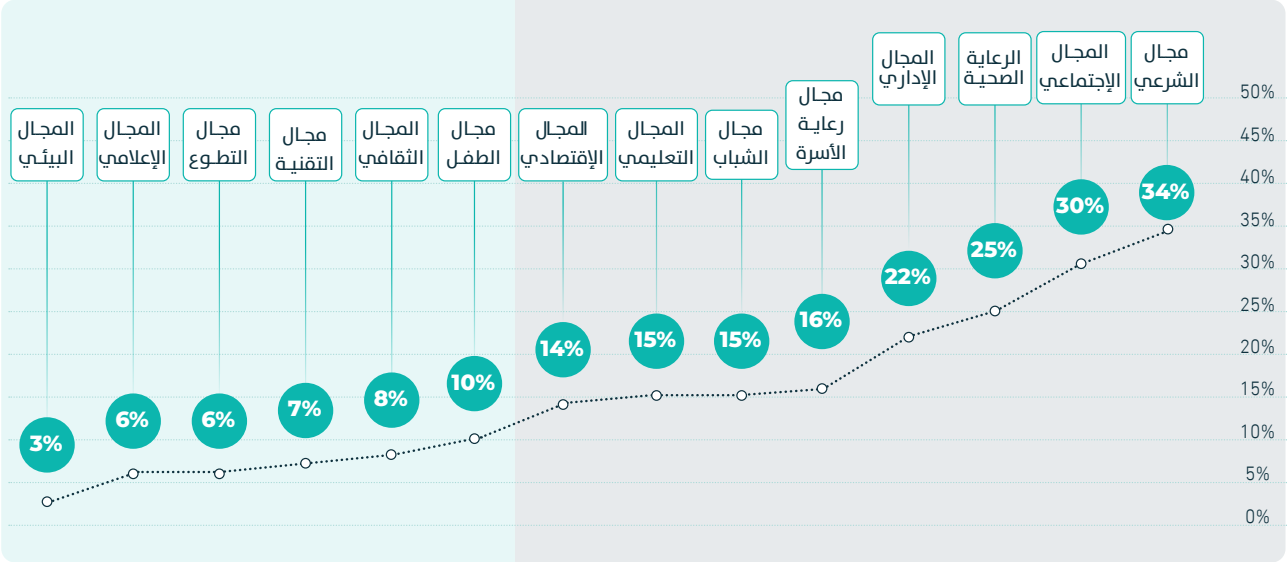

والجدول والشكل البياني التابع له يوضحان الترتيب التنازلي للمجالات المدعومة بحسب المتوسطات الحسابية للمجالات، وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- **ترتبت المجالات تنازليا بحسب المتوسطات الحسابية إلى الترتيب الآتي:** المجال الشرعي، الاجتماعي، الرعاية الصحية، الإداري، رعاية الاسرة، الشباب، التعليمي، الاقتصادي، الطفل، الثقافي، التقنية، التطوع، الإعلامي، البيئي.

من النتائج يمكن ملاحظة انقسام المجالات إلى قسمين

حسب الاهتمام بالدعم من قبل الجهات المانحة

المجالات الأكثر دعما

ثمانية مجالات

حازت على نسب مئوية تتراوح بين **(34%)** و **(14%)**

- المجال الاجتماعي
- المجال الشرعي
- مجال الرعاية الصحية
- المجال الإداري
- مجال رعاية الاسرة
- المجال الشباب
- المجال التعليمي
- المجال الاقتصادي

◆ **هذه المجالات الأكثر اهتماما في الدعم**

المجالات الأقل دعما

ستة مجالات

حازت على نسب مئوية تتراوح بين **(10%)** و **(3%)**

- مجال الطفل
- المجال الثقافي
- مجال التقنية
- مجال التطوع
- المجال الإعلامي
- المجال البيئي

◆ كما تؤكد النتائج أن هذه المجالات هي التي حاز الاختيار لا ينطبق فيها نسب عالية، وهو ما يفسر ان تلك المجالات ربما كانت خارج نطاق تركيز الجهات المانحة.

◆ **هذه المجالات هي الأقل دعما**

وتحتاج الى مزيد من الاهتمام والدعم من قبل الجهات المانحة المتخصصة.

الخارطة الضوئية لاتجاهات المنح

01 بيانات المؤسسات والمناطق

تم من خلال الدراسة المسح الشامل لعدد

58
جهة

نوع الجهة المانحة

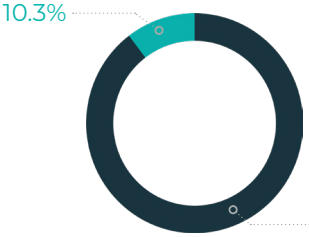

- مؤسسة أهلية
- وقف مانح

مانحة

حجم الميزانية السنوية

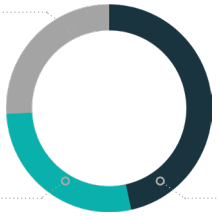

- أكثر من (10) ملايين ريال
- (3 - 10) ملايين ريال
- أقل من (3) ملايين ريال

نطاق نشاط الجهات المانحة

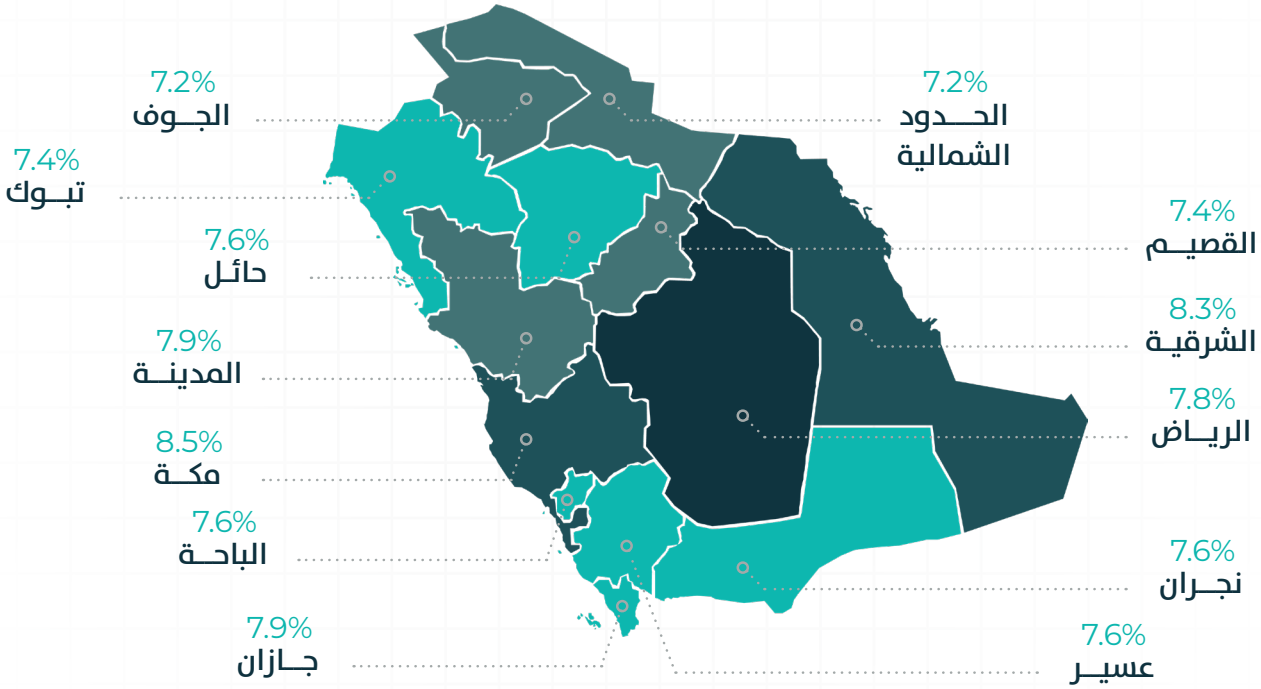

02 بيانـات الفئات العمرية

30.4
كبار السن

37.0
الشباب

32.6
الأطفال

03 بيانـات المجالات

تم التصنيف بناءًا عـى مجالات الاحتياجـات المجتمعية والفئات،من خال سـبر الاحتياجـات والفئات وتصنيفها عبر مناقشـة مـع نخبة من الخـبراء والمختصين في القطاع غـير الربحـي وتمثلـت المجـالات في **(14)** مجال كالتـالي:

المجـالات الأكثـر دعمًا

- الشرعـي 34%
- الإجتماعـي 30%

المجـالات متوسطة الدعم

- الصحـي 25%
- الإداري 22%
- رعاية الأسرة 16%
- الشبـاب 15%
- التعليمـي 15%
- الإقتصـادي 14%

المجـالات التي تحتاج إلى مزيد من الدعـم

- الطفـل 10%
- الثقافـي 8%
- التقنـي 7%
- التطوع 6%
- الإعلامـي 6%
- البيئـي 3%

03 بيانــات الاحتياجات

عدد الفئـات المستهدفـة

12 فئــة

عدد المناطق

13 منطقـة

الدعـم الذي تقدمـه الجهـات المانحة يشمـل الفئـات المستهدفـة بالنسـب التاليــة

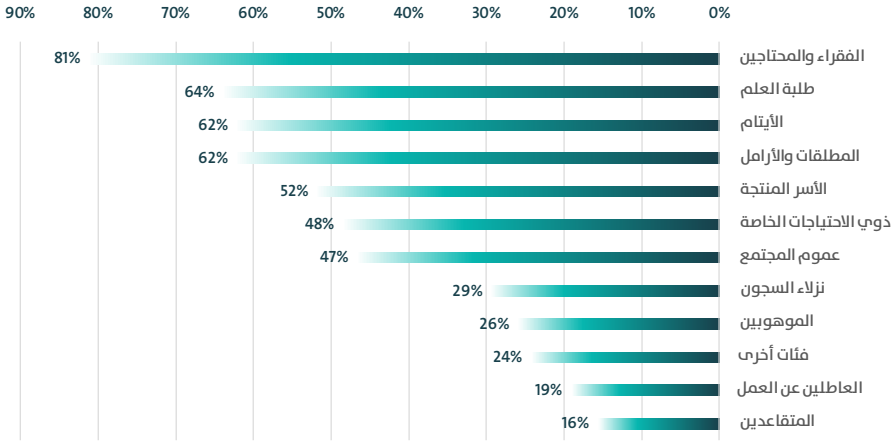

المناطق الأقل دعماً

1. الحــدود الشماليــة
2. القصيــم
3. الجــوف

الفئات الأقل دعماً

- الموهوبون
- العاطلون عن العمل
- المتقاعدون

تقسيم المناطق حسب حجم الدعم

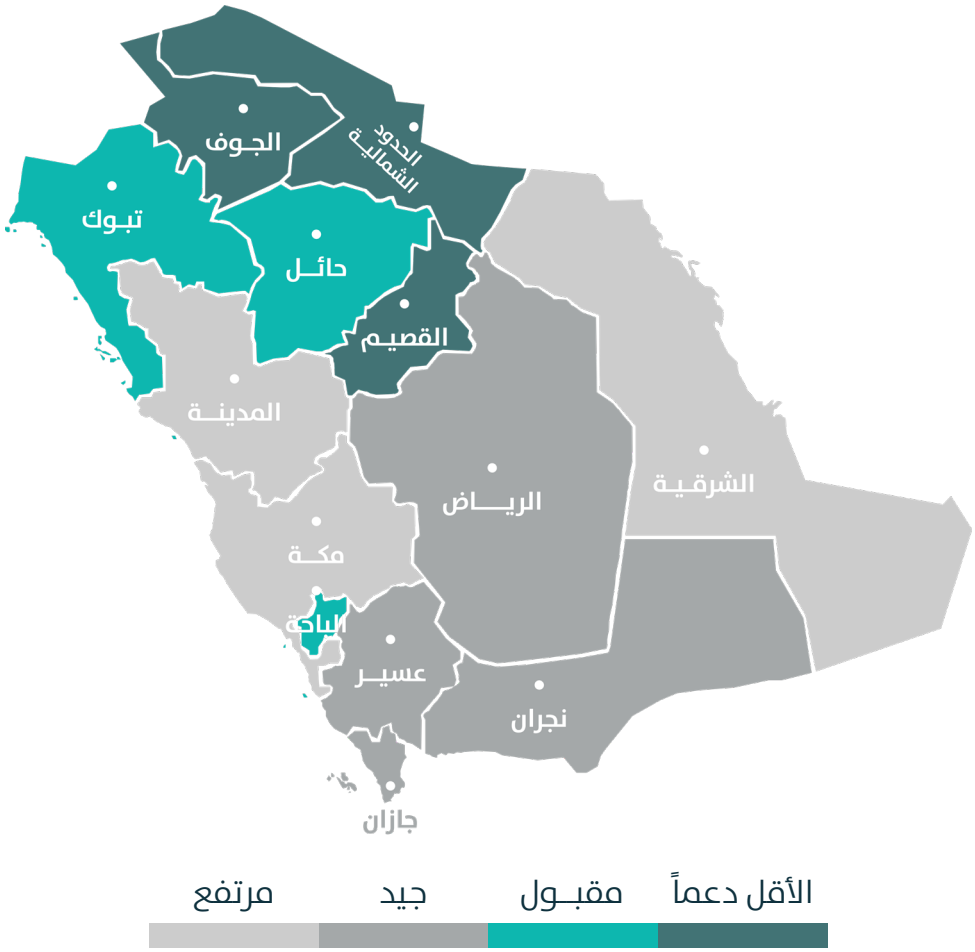

الفصل الثالث

عرض تحليلي لمنظومة المنح ؛

المعايير والإجراءات والسياسات والأساليب المتبعة لدى الجهات المانحة

01 المعايير

02 الشروط

03 الإجراءات

04 السياسات

05 الأساليب

المعايير والشروط والإجراءات والسياسات والأساليب المتبعة في المنح التنموي:

تعنى المنظمات المانحة بوضع ضوابط ومحددات تضبط عملية المنح، وتعمق أثره، وتتفاوت المنظمات في تطبيق هذه الضوابط والمحددات . ويتضمن هذا المحور وصفا احصائيا لمدى توفر المعايير والشروط والإجراءات والسياسات والأساليب المتبعة في المنح التنموي.

1 معايير المنح التنموي لدى الجهات المانحة:

لدى سؤال عينة الدراسة عن المعايير المطبقة لدى جهاتهم في المنح، وطلب تحديد الاختيار المناسب من مقياس ليكرت الخماسي على القائمة المتضمنة لتلك المعايير، جاءت النتائج مفصلة في المخطط البياني التابع له كالآتي:

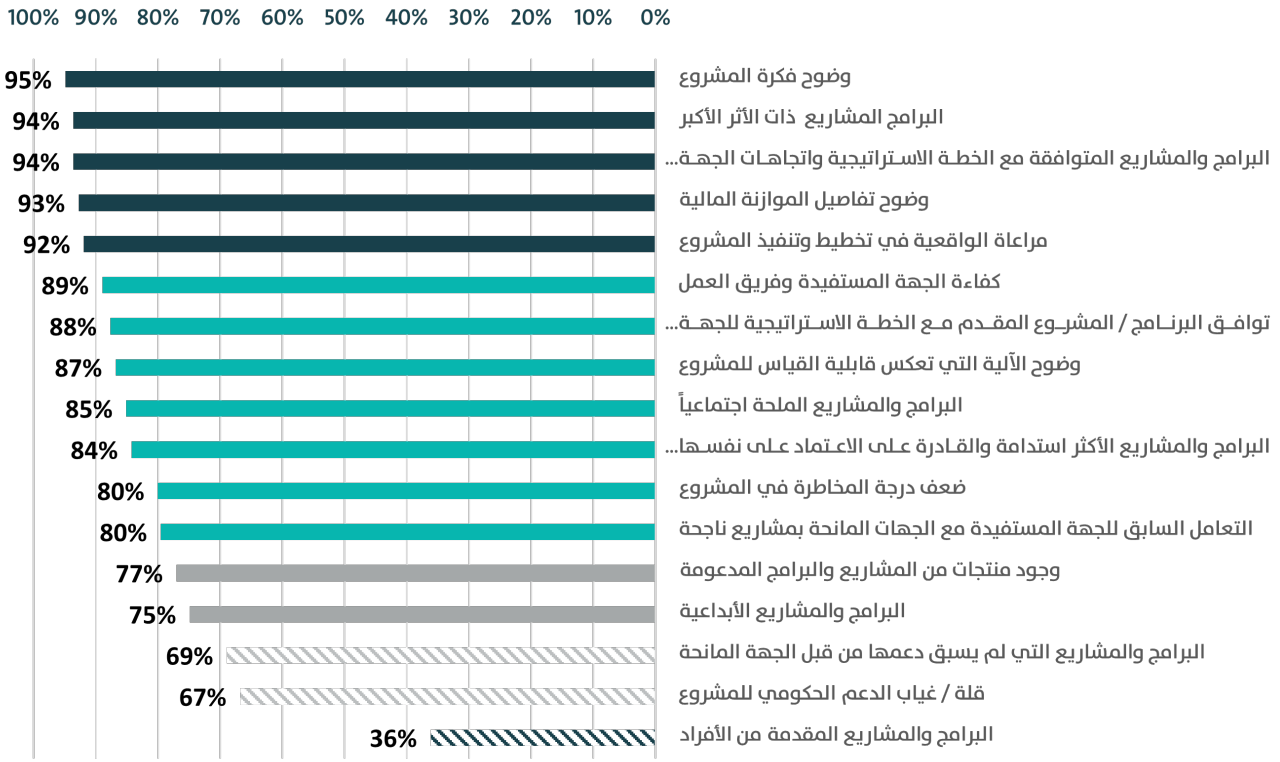

يبين المخطط البياني مدى الاهتمام والتطبيق لمعايير المنح التنموي لدى الجهات المانحة، حيث أسفرت النتائج عن وجود (أربع) مجموعات كالآتي:

المجموعة الأولى

هي المعايير التي تجاوزت نسبة تطبيقها من قبل الجهات المانحة (**90%**) مع توافق كبير في إجابات أفراد العينة وهي: وضوح فكرة المشروع، البرامج المشاريع ذات الأثر الأكبر، البرامج والمشاريع المتوافقة مع الخطة الاستراتيجية واتجاهات الجهة المانحة، وضوح تفاصيل الموازنة المالية، ومعيار مراعاة الواقعية في تخطيط وتنفيذ المشروع. **ويمكن تصنيف هذه المعايير بأنها عالية التطبيق.**

المجموعة الثانية

هي المعايير التي تراوحت نسبة الاهتمام والتطبيق لها من قبل الجهات المانحة بين (**80% - 89%**) مع توافق كبير في إجابات أفراد العينة وهي: كفاءة الجهة المستفيدة وفريق العمل، توافق البرنامج أو المشروع المقدم مع الخطة الاستراتيجية للجهة المستفيدة، وضوح الآلية التي تعكس قابلية القياس للمشروع، البرامج والمشاريع الملحة اجتماعياً، البرامج والمشاريع الأكثر استدامة والقادرة على الاعتماد على نفسها مستقبلا، ضعف درجة المخاطرة في المشروع، ومعيار التعامل السابق للجهة المستفيدة مع الجهات المانحة بمشاريع ناجحة. **ويمكن تصنيف هذه المعايير بأنها جيدة جدا من حيث التطبيق والتوافق.**

المجموعة الثالثة

هي المعايير التي تراوحت نسبة الاهتمام والتطبيق لها من قبل الجهات المانحة بين (**67% -77%**) وهي: وجود منتجات من المشاريع والبرامج المدعومة، البرامج والمشاريع الإبداعية، البرامج والمشاريع التي لم يسبق دعمها من قبل الجهة المانحة، ومعيار قلة / غياب الدعم الحكومي للمشروع، **ويمكن تصنيف هذه المعايير بأنها تقع بين الجيد والمقبول من حيث التطبيق والتوافق.**

المجموعة الرابعة

تقع في ذيل القائمة وتتضمن المعيار الوحيد وهو: البرامج والمشاريع المقدمة من الأفراد ونسبته **(36%) ويصنف بأن تطبيقه والاهتمام به متدنيا.**

وكنتيجة عامة تؤكد النتائج أن مستوى تطبيق محور معايير المنح التنموي حاز على درجة **جيد جدا** و أن المعايير عالية التطبيق من قبل الجهات المانحة هي :

- ✔ وضوح فكرة المشروع.
- ✔ البرامج والمشاريع ذات الأثر الأكبر.
- ✔ البرامج والمشاريع المتوافقة مع الخطة الاستراتيجية واتجاهات الجهة المانحة.
- ✔ وضوح تفاصيل الموازنة المالية.
- ✔ ومعيار مراعاة الواقعية في تخطيط وتنفيذ المشروع .

2 شروط المنح التنموي لدى الجهات المانحة:

لدى سؤال عينة الدراسة عن الشروط المطبقة لدى جهاتهم في المنح جاءت النتائج مفصلة بالمخطط البياني.

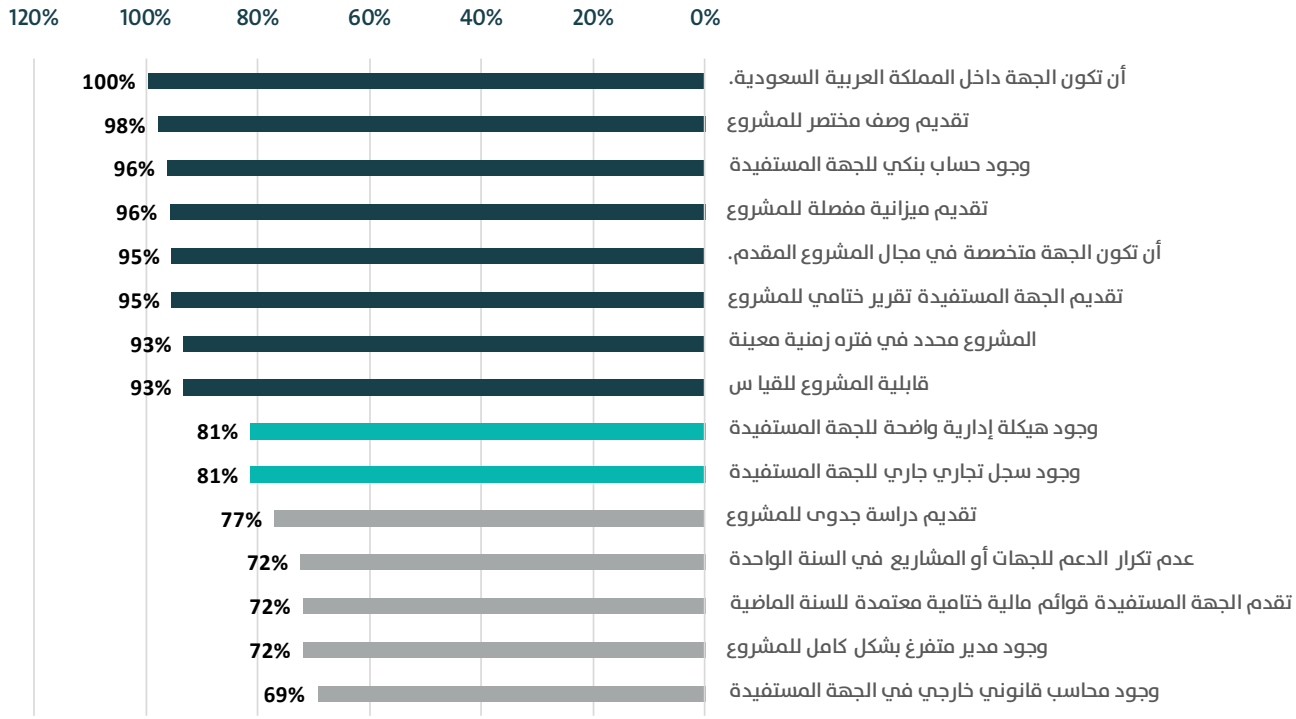

المجموعة الأولى

المجموعة الأولى تتضمن الشروط: أن تكون الجهة داخل المملكة العربية السعودية، تقديم وصف مختصر للمشروع وجود حساب بنكي للجهة المستفيدة، تقديم ميزانية مفصلة للمشروع، أن تكون الجهة متخصصة في مجال المشروع المقدم، تقديم الجهة المستفيدة تقرير ختامي للمشروع، المشروع محدد في فتره زمنية معينة، وشرط قابلية المشروع للقيا س تراوحت نسبها بين **(100% - 93%)**، مع توافق كبير عكسته قيمة الانحراف المعياري المتدنية. **ويمكن تصنيف هذه الشروط بأنها عالية التطبيق إلى درجة كبيرة .**

المجموعة الثانية

ضمت شرطين اثنين هما: وجود هيكلة إدارية واضحة للجهة المستفيدة، وجود سجل تجاري جاري للجهة المستفيدة، وحاز كل منهما على نسبة **(81%)** مع توافق أقل بقليل بين إجابات العينة عن المجموعة السابقة. **ويمكن تصنيف هذه الشروط بأنها حازت على درجة جيدة جدا من التطبيق والاهتمام من قبل الجهات المانحة.**

المجموعة الثالثة

تضمنت الشروط التي تقل عن نسبة **(80%)** من اختيارات عينة الدراسة مع توافق أقل قليلا من التوافق في المجموعة الثانية وهي: تقديم دراسة جدوى للمشروع، عدم تكرار الدعم للجهات أو المشاريع في السنة الواحدة، تقدم الجهة المستفيدة قوائم مالية ختامية معتمدة للسنة الماضية، وجود مدير متفرغ بشكل كامل للمشروع، وشرط وجود محاسب قانوني خارجي في الجهة المستفيدة. **ويمكن تصنيف هذه الشروط بأنها تقع بين الجيد والمقبول.**

وكنتيجة عامة تؤكد النتائج أن مستوى تطبيق محور شروط المنح التنموي حاز على درجة **جيد جدا**

و أن الشروط عالية التطبيق من قبل الجهات المانحة هي :

أن تكون الجهة داخل المملكة العربية السعودية

تقديم وصف مختصر للمشروع

وجود حساب بنكي للجهة المستفيدة

قديم ميزانية مفصلة للمشروع

أن تكون الجهة متخصصة في مجال المشروع المقدم

تقديم الجهة المستفيدة تقرير ختامي للمشروع

المشروع محدد في فتره زمنية معينة

قابلية المشروع للقياس

3 الإجراءات المتبعة في المنح التنموي لدى الجهات المانحة:

لـــدى ســـؤال عينة الدراســـة عن الإجـــراءات المتبعة لـــدى جهاتهم في المنـــح، جاءت النتائـــج مفصلة بالمخطـــط البياني .

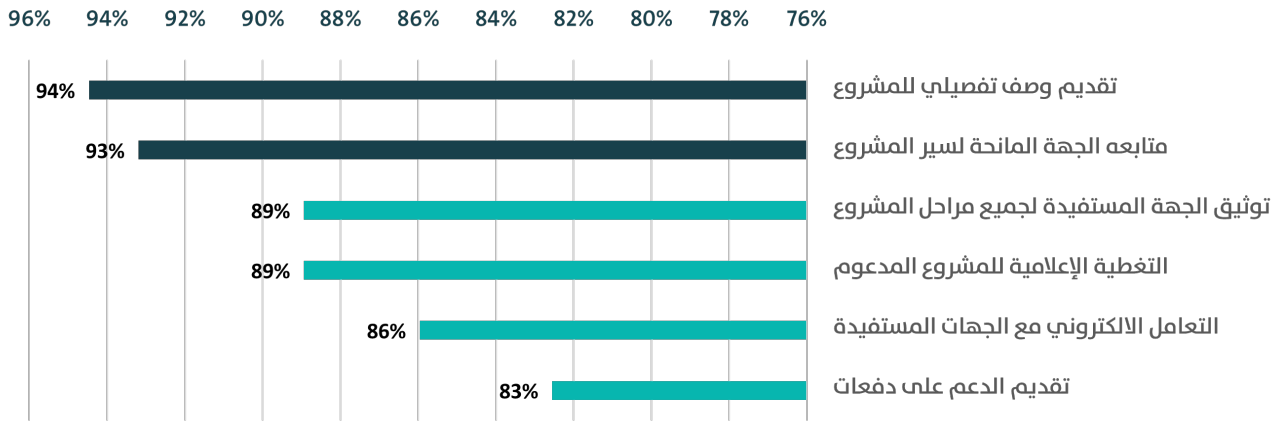

ويوضـــح المخطط مـــدى الاهتـــمام والتطبيق لإجـــراءات المنح التنموي لـــدى الجهات المانحـــة، أســـفرت النتائج عن وجـــود مجموعتين من الإجـــراءات بين الموافقـــة العالية والجيـــدة جدا، وتراوحت نســـبها المئوية بـــين **(94%)** و **(83%)**.

المجموعة الأولى

ضمت المجموعة الأولى من الإجراءات: تقديم وصف تفصيلي للمشروع، ومتابعه الجهة المانحة لسير المشروع، **ويمكن تصنيفها بأنها عالية.**

المجموعة الثانية

ضمت المجموعة الثانية من الإجراءات: توثيق الجهة المستفيدة لجميع مراحل المشروع، التغطية الإعلامية للمشروع المدعوم، التعامل الالكتروني مع الجهات المستفيدة، وتقديم الدعم على دفعات. و تراوحت نسبها بين **(89%)** و **(83%)**، **والتي يمكن تصنيفها بدرجة جيدة جدا في الاهتمام والتطبيق.**

وكنتيجة عامة تؤكد النتائج أن مستوى تطبيق محور إجراءات المنح التنموي جاء بدرجة **عالية**

أن جميع إجراءات المنح التنموي قد حازت على مستوى تطبيق عال وهي:

- ✔ تقديم وصف تفصيلي للمشروع
- ✔ متابعه الجهة المانحة لسير المشروع
- ✔ و توثيق الجهة المستفيدة لجميع مراحل المشروع
- ✔ التغطية الإعلامية للمشروع المدعوم
- ✔ التعامل الالكتروني مع الجهات المستفيدة
- ✔ وتقديم الدعم على دفعات.

ومع ذلك توصي الدراسة بمزيد من الاهتمام بدراسة إجراءات المنح التنموي لإمكانية الاعتماد عليها مستقبلا.

4 السياسات المتبعة في المنح التنموي لدى الجهات المانحة:

لدى سؤال عينة الدراسة عن السياسات المتبعة لدى جهاتهم في المنح، جاءت النتائج مفصلة بالمخطط البياني.

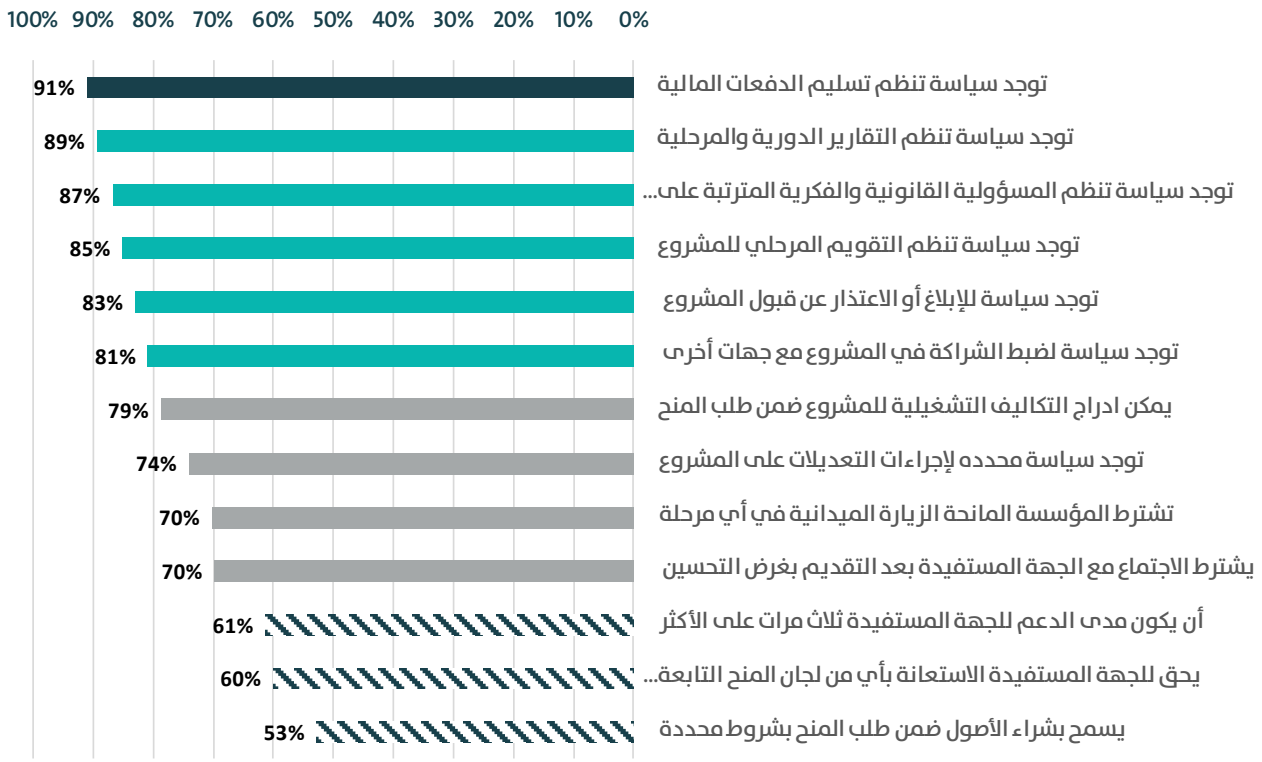

يوضح المخطط مدى الاهتمام والتطبيق لسياسات المنح التنموي لدى الجهات المانحة، أسفرت النتائج عن وجود أربع مجموعات من السياسات ، وهي كالآتي:

المجموعة الأولى

شملت سياسة وحيدة تضمنت شبه إجماع على ضرورة وجود سياسة تنظم تسليم الدفعات المالية بنسبة بلغت **(91%)** **ويمكن تصنيفها بأنها عالية في التطبيق.**

المجموعة الثانية

فضمت السياسات الواقعة نسبها المئوية بين **(89%)** و **(81 %)** وهي : توجد سياسة تنظم التقارير الدورية والمرحلية، توجد سياسة تنظم المسؤولية القانونية والفكرية المترتبة على تنفيذ المشاريع، توجد سياسة تنظم التقويم المرحلي للمشروع، سياسة للإبلاغ أو الاعتذار عن قبول المشروع ، ووجود سياسة لضبط الشراكة في المشروع مع جهات أخرى ، **ويمكن تصنيفها بأنها جيدة جدا من حيث الاهتمام والتطبيق.**

المجموعة الثالثة

نسبتها تراوحت بين **(70%-79%)** وهي: يمكن إدراج التكاليف التشغيلية للمشروع ضمن طلب المنح، توجد سياسة محدده لإجراءات التعديلات على المشروع، تشترط المؤسسة المانحة الزيارة الميدانية في أي مرحلة، وسياسة اشتراط الاجتماع مع الجهة المستفيدة بعد التقديم بغرض التحسين، **ويمكن تصنيفها بأنها جيدة في الاهتمام والتطبيق.**

المجموعة الرابعة

جاءت في ذيل القائمة السياسات التي تراوحت نسبها بين **(61%)** و**(53%)**، وهي: أن يكون مدى الدعم للجهة المستفيدة ثلاث مرات على الأكثر، يحق للجهة المستفيدة الاستعانة بأي من لجان المنح في الفروع التابعة للجهة المانحة، السماح بشراء الأصول ضمن طلب المنح بشروط محددة. **وتصنف بين المقبول والضعيف في التطبيق والاهتمام.**

وكنتيجة عامة تؤكد النتائج أن مستوى تطبيق محور سياسات المنح التنموي جاء بدرجة **جيـــدة**

وأن سياسات المنح التنموي التي حازت على الدرجة العالية هي:

وجود سياسة تنظم تسليم الدفعات المالية.

وجود سياسة تنظم التقارير الدورية والمرحلية.

وجود سياسة تنظم المسؤولية القانونية والفكرية المترتبة على تنفيذ المشاريع.

وجود سياسة تنظم التقويم المرحلي للمشروع.

وسياسة للإبلاغ أو الاعتذار عن قبول المشروع.

وجود سياسة لضبط الشراكة في المشروع مع جهات أخرى.

وتوصي الدراسة بمزيد من الاهتمام بدراسة بقية السياسات لإمكانية الاعتماد عليها مستقبلا.

5 الاســاليب المتبعة في المنح التنموي لدى الجهات المانحة:

لدى ســؤال عينة الدراســة عــن الأســاليب المتبعة لــدى جهاتهم في المنــح، جاءت النتائــج مفصلة كــما بالمخطــط البياني ليوضــح مدى الاهتــمام والتطبيق لأســاليب المنــح التنموي لــدى الجهــات المانحة.

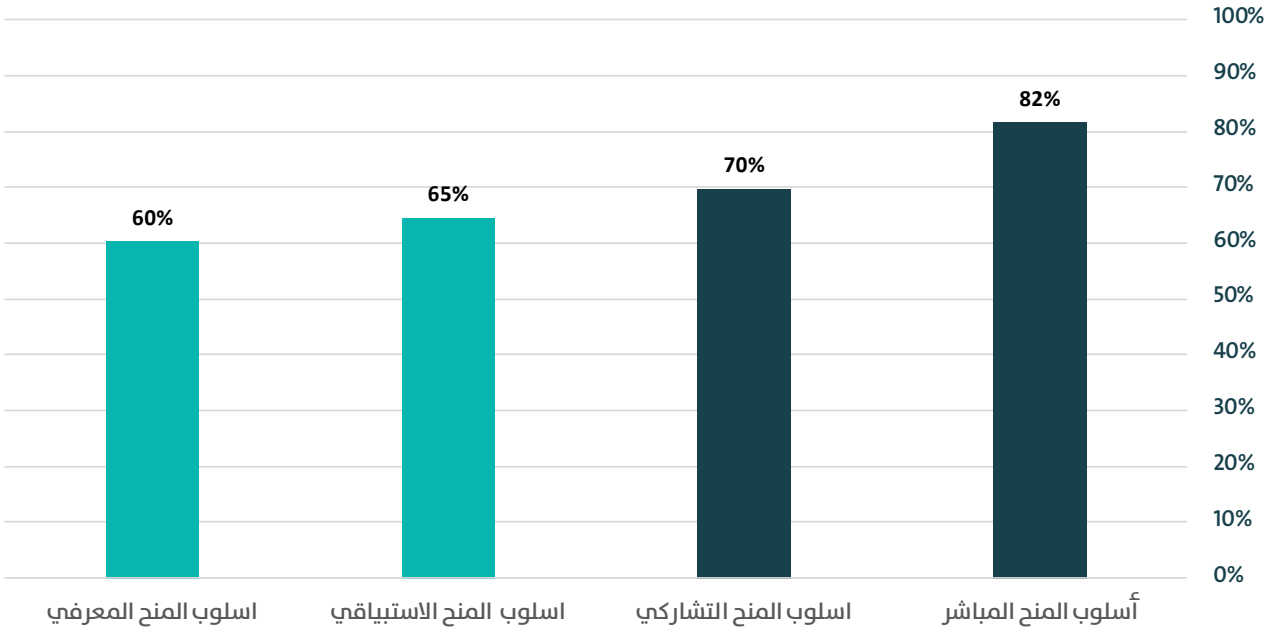

أسـفرت النتائـج أن أعلى الأسـاليب المتبعـة كان أسـلوب المنـح المبـاشر حيـث بلغت نسـبته **(82%)** تلاه أسـلوب المنـح التشـاركي بنسـبة **(70%)** تلى ذلـك أسـلوباً المنـح الاسـتباقي والمعـرفي بنسـب تراوحـت بين **(65%)** و**(60%)** .

وكنتيجة عامة تؤكد النتائج أن مســتوى تطبيق محور الأســاليب جاء بمســتوى **مقبول** ، وهذه النتيجة تؤكد عــدم التوافق بين الجهــات المانحة على هذه المســارات ، بل ربما تتوفر لــدى بعض الجهــات دون جهات أخــرى ، وبذلك لا تعتبر هذه الأســاليب مطــردة في التطبيق من قبل جميــع الجهات المانحة.

ومـع ذلـك فقـد حـاز **أسـلوب المنح** المبـاشر و أسـلوب **المنـح التشـاركي** على مسـتويات عاليـة في التطبيـق ، دون اسـلوبيّ **المنـح الاسـتباقي** وأسـلوب **المنـح المعـرفي**، فقـد حـازت على مسـتويات أقـل. وهـذا يؤكـد عـدم توافـق الجهـات المانحـة عليـهما .**ولذلـك تـوصي الدراسـة بمزيـد من دراسـة أسـاليب المنـح لإمكانية تعميمهـا والاعـتماد عليها مستقبلا .**

6 المستوى العام لتطبيق منظومة المعايير والشروط والإجراءات والسياسات والأساليب في المنح التنموي:

لدى سؤال عينة الدراسة عن الأساليب المتبعة لدى جهاتهم في المنح بما يتعلق بمنظومة المعايير والشروط والإجراءات والسياسات والأساليب المتبعة في جهات المنح التنموي، جاءت النتائج مفصلة كما بالمخطط البياني الآتي:

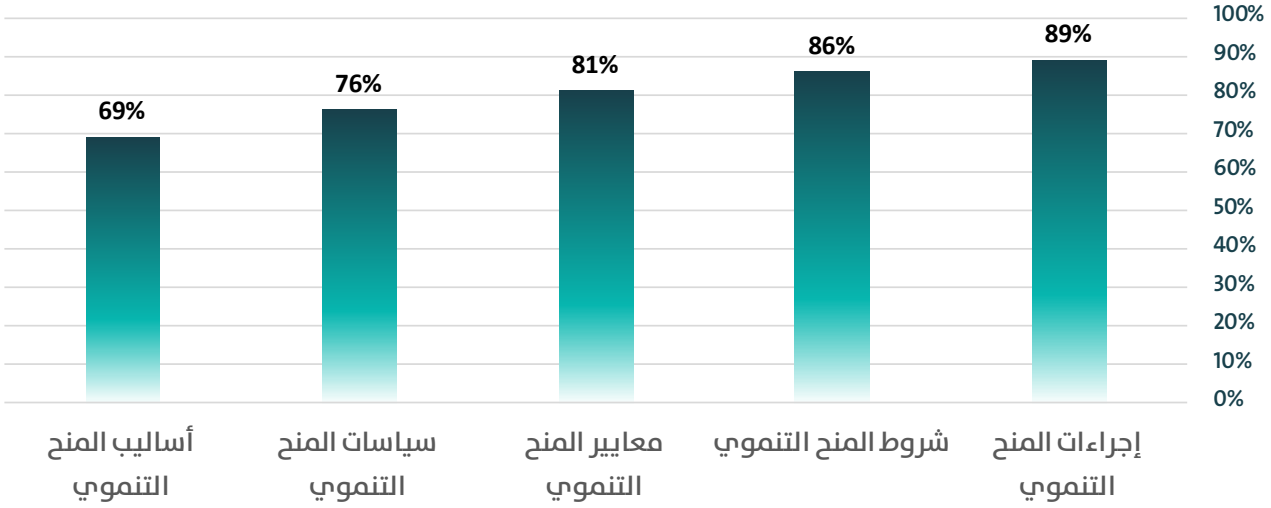

حازت إجراءات المنح التنموي على نسبة **(80%)** ومستوى تطبيق جيد جدا، تلتها شروط المنح التنموي بنسبة **(86%)** ومستوى تطبيق جيد جدا، ثم معايير المنح التنموي بنسبة **(81%)** ومستوى تطبيق جيد جدا، وجاء في المرتبة الأخيرة كل من سياسات المنح التنموي بنسبة **(76%)** ومستوى تطبيق جيد، ثم أساليب المنح التنموي بنسبة **(69%)** ومستوى تطبيق مقبول.

وكنتيجة عامة يمكن التأكيد أن شروط وإجراءات ومعايير المنح التنموي ربما تكون متقاربة ومحل اتفاق بين الجهات المانحة، بخلاف السياسات والأساليب التي ربما تشهد اختلافا بينها مع **ضعف ظاهر**. وهذه نتيجة طبيعية يؤكدها الواقع، باعتبار أن الشروط والمعايير والاجراءات عبارة عن خطوات تنفيذية روتينية أكثر منها توجيهية. بخلاف السياسات التي غالبا ما تختلف من جهة مانحة إلى أخرى بحسب طبيعة التوجه لدى المؤسسة الذي تفرضه شروط المانحين. ومثلها الأساليب التي تختلف من جهة لأخرى.

الفصل الرابع

توافق الجهات المانحة مع رؤية 2030
رؤية نقدية وتحليلية

01 خلاصة تحليل المقابلات مع الجهات المانحة عينة الدراسة.

02 تحليل مدى التوافق وتحليل الفجوات والاحتياجات في منظومة المنح بالمقارنة مع متطلبات رؤية المملكة 2030.

تم سؤال **الخبراء** لدى الجهات عينة الدراسة حول مدى التوافق في منظومة المنح في الجهات المانحة مع **رؤية المملكة 2030م**، وحول الفجوات والاحتياجات في منظومة المنح، وقد تم تفريغ المقابلات وتحليل النتائج وتلخيصها، وجاءت النتائج مفصلة في قسمين: الأول **خلاصة تحليل المقابلات مع الجهات المانحة عينة الدراسة**، والثاني: **تحليل الفجوات والاحتياجات في منظومة المنح بالمقارنة مع متطلبات رؤية المملكة 2030**.

أولا: خلاصة تحليل المقابلات مع الجهات المانحة عينة الدراسة.

أسفرت نتائج تحليل المقابلات عن وجود تقاطع كبير وواضح بين أهداف ومجالات ومبادرات المؤسسات المانحة عينة الدراسة وبين مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، يكمن في الجوانب التالية:

1 يوجد توافق عام وبشكل كامل بين المؤسسات المانحة مع مستهدفات رؤية 2030 ومتطلبات برنامج التحول الوطني حيث تمثلت الإجابات بالآتي.

- التوافق مع الرؤية وبرنامج التحول الوطني في أصل التخطيط لمشاريع المنح في الجهة المانحة.
- قيام الجهات المانحة ببناء مصفوفة التقاطع بين عملها مع أهداف ومبادرات البعد الثالث لخطة برنامج التحول الوطني المتعلق بتعزيز التنمية المجتمعية وتطوير القطاع غير الربحي.

2 بناء الخطط الاستراتيجية والاهداف والسياسات بالتقاطع مع أهداف الرؤية وبرامجها ومبادراتها.

- تحليل واكتشاف مكامن التقاطع مع أهداف الرؤية ومبادراتها أثناء إعداد الخطط الاستراتيجية.
- تطلب الجهات المانحة من فريق إعداد الخطة إتمام عملية الربط مع استراتيجية الجهة المانحة.
- تضمين الجهة المانحة لشرط التوافق مع رؤية المملكة في كراس المواصفات للجهات التي تعد الخطط الاستراتيجية لضمنا التوافق معها.

- الأهـداف والسياسـات مرتبطة مع مسـتهدفات الرؤيـة في القطاعـات الثلاثة: وطن طمـوح، واقتصـاد مزدهر، ومجتمـع حيوي.
- التوافق مع الأهداف الاسـتراتيجية للبعد الثالث في خطـة برنامج التحول الوطني (2021–2025).
- تصميم القضايا الاسـتراتيجية التي تضمنتهـا الخطة الاسـتراتيجية وفق التوافق مع رؤية 2030.

3 كافـة برامج المؤسسـة تراعي العمـل التنموي بالتوافق مع مسـتهدفات ومبـادرات قطاعات الرؤيـة الثلاثة (وطن طمـوح، واقتصاد مزدهـر، ومجتمع حيـوي)

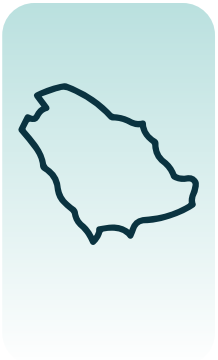

- البرامـج تراعـي أن يكون العمـل التنموي في قطاعـات الرؤية الثلاثة (وطن طمـوح، واقتصـاد مزدهر، ومجتمـع حيوي).
- لدى المؤسسـة قواعد التمويل والاسـتثمار وادخاله في القطاع غير الربحي.
- عملنا الأسـس لتأهيل المؤسسـة لـكي تصبح شريـكاً في الناتج المحلي.

ثانيا: تحليـل مـدى التوافـق وتحليـل الفجـوات والاحتياجـات فـي منظومة المنح بالمقارنة مع متطلبات رؤية المملكة 2030.

لغـرض الوقوف على مـدى التوافق ومجـالات التغطية وتحديد الفجـوات والاحتياجات في منظومـة المنح، تم الرجوع الى الخطة التنفيذية لبرنامج التحـول الوطنـي في مرحلتـه الثانيـة (2021-2025) ، والتـي تضمنت (7) أبعـاد، تجمع (34) هدفًا اسـتراتيجيا، بقيادة (7) جهـات حكوميـة، وتم تخصيص البعـد الثالث من هذه الخطـة للقطاع غير الربحـي والـذي جاء تحـت عنـوان «تعزيز التنميـة المجتمعيـة وتطويـر القطاع غير الربحـي». ولتحقيق ذلك قـام الفريق البحثـي بتنفيذ الخطـوات التالية:

- اسـتخلاص الأهـداف الاسـتراتيجية وأبرز المبـادرات التـي تضمنها البعـد الثالث والتـي تقع ضمن اختصاصـات جميع منظـمات القطاع غير الربحي بمـا فيها القطاع المانح.

- تصميم مصفوفة تتضمن الأهداف الاستراتيجية والمبادرات، وعمود نسبة التوافق والفجوة في الاحتياج موزعة على الجهات المشاركة في الدراسة من جهة أخرى، بحيث تعطى درجة واحدة للتغطية من قبل الجهة ودرجة(صفر) في حال عدم التغطية.
- تم عرضها على الجهات المانحة المشاركة في الدراسة لتحديد مدى توافق الجهات للأهداف والمبادرات.
- تم البحث في الأدبيات المتوفرة من تلك الجهات.
- تمت زيارة مواقعها الرسمية للبحث فيها عن جميع التفاصيل التي تدل على مستوى التوافق في المنظومة.
- تم استخلاص النسب المئوية للأهداف الاستراتيجية والمبادرات من خلال مجموع الدرجات المتخلصة من عدد الجهات التي حققت التوافق مع أهداف ومبادرات البعد الثالث.
- تم استخلاص الاحتياجات بحساب الفجوة وذلك بطرح نسبة التوافق لكل هدف من (100%) وقد جاءت النتائج موضحة في المخططات البيانية رقم (2) و (3) الموضحة أدناه.

1 مدى توافق الجهات المانحة مع الأهداف الاستراتيجية للبعد الثالث.

مدى توافق الجهات مع الأهداف الاستراتيجية للبعد الثالث

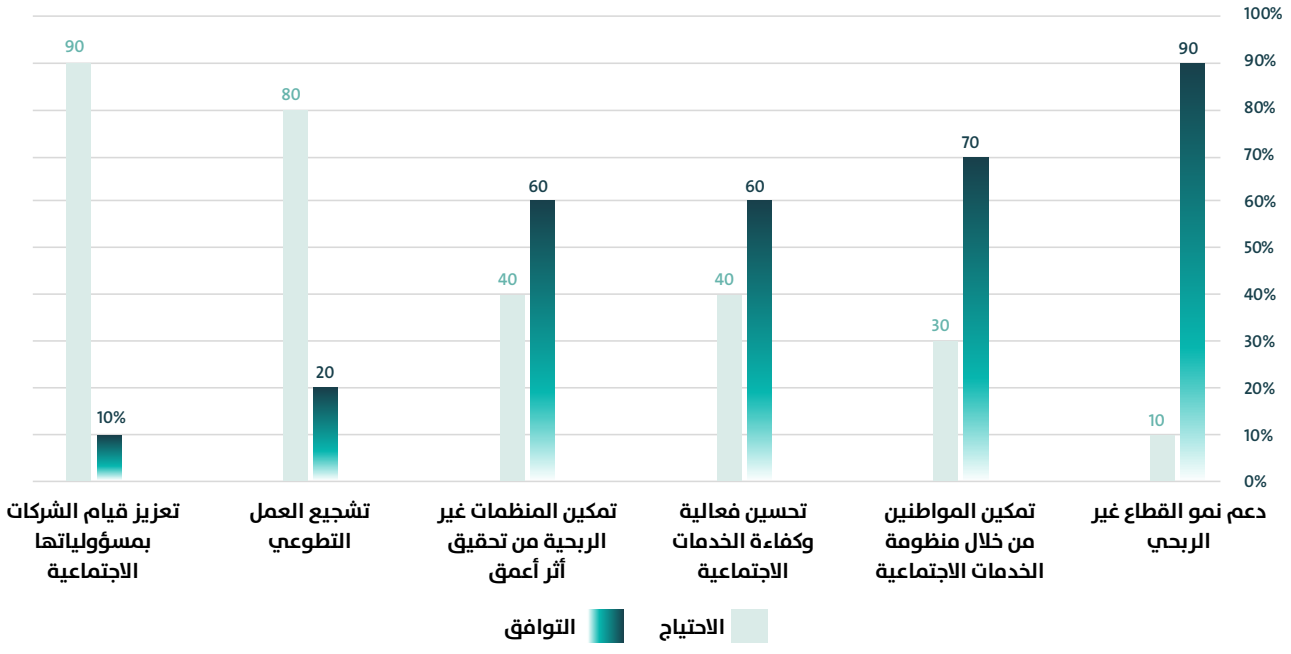

وبالنظـر في المخطـط البياني السـابق تتضح أن هناك ثـلاث أنواع مـن النتائج تعكس مـدى تغطية الجهات المشـاركة في الدراسـة مع الأهـداف الاسـتراتيجية. حيث جاء في المرتبـة الأولى الهدف الاسـتراتيجي؛ دعم نمـو القطاع غير الربحـي، والذي حاز على نسـبة تغطيـة (90%)، تلتـه في مرتبة متوسـطة الأهداف الاسـتراتيجية: تمكين المواطنـين من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية، وتحسـين فعاليـة وكفاءة الخدمات الاجتماعيـة، وتمكين المنظمات غـير الربحية من تحقيق أثر أعمق، بنسـب توافق (70%) و(60%) و(60%) عـلى التـوالي. وجـاء في المرتبـة المتدنية الأهداف الاسـتراتيجية: تشـجيع العمل التطوعـي، وتعزيز قيـام الشركات بمسـؤولياتها الاجتماعية بنسـب توافـق (20%) و(10%) على التوالي.

2 حجم التركيز المطلوب في تغطية الأهداف الاستراتيجية:

وبنـاء على النتائـج يتضح أن هنـاك احتياج في تغطيـة الأهداف الاسـتراتيجية، والذي يحتـاج الى مزيد من التركيز من قبـل الجهات المانحة، ويتمثـل في المصفوفة التالية:

حجم التركيز المطلوب	الأهداف الاستراتيجية
تركيز أكبر	✔ تشجيع العمل التطوعي ✔ وتعزيز قيام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية
تركيز متوسط	✔ تمكين المواطنين من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية ✔ تحسين فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية ✔ تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق.
تركيز أقل	✔ دعم نمو القطاع غير الربحي

مدى التوافق مع مبادرات البعد الثالث:

مدى التوافق بين الجهات المانحة مع مبادرات البعد الثالث

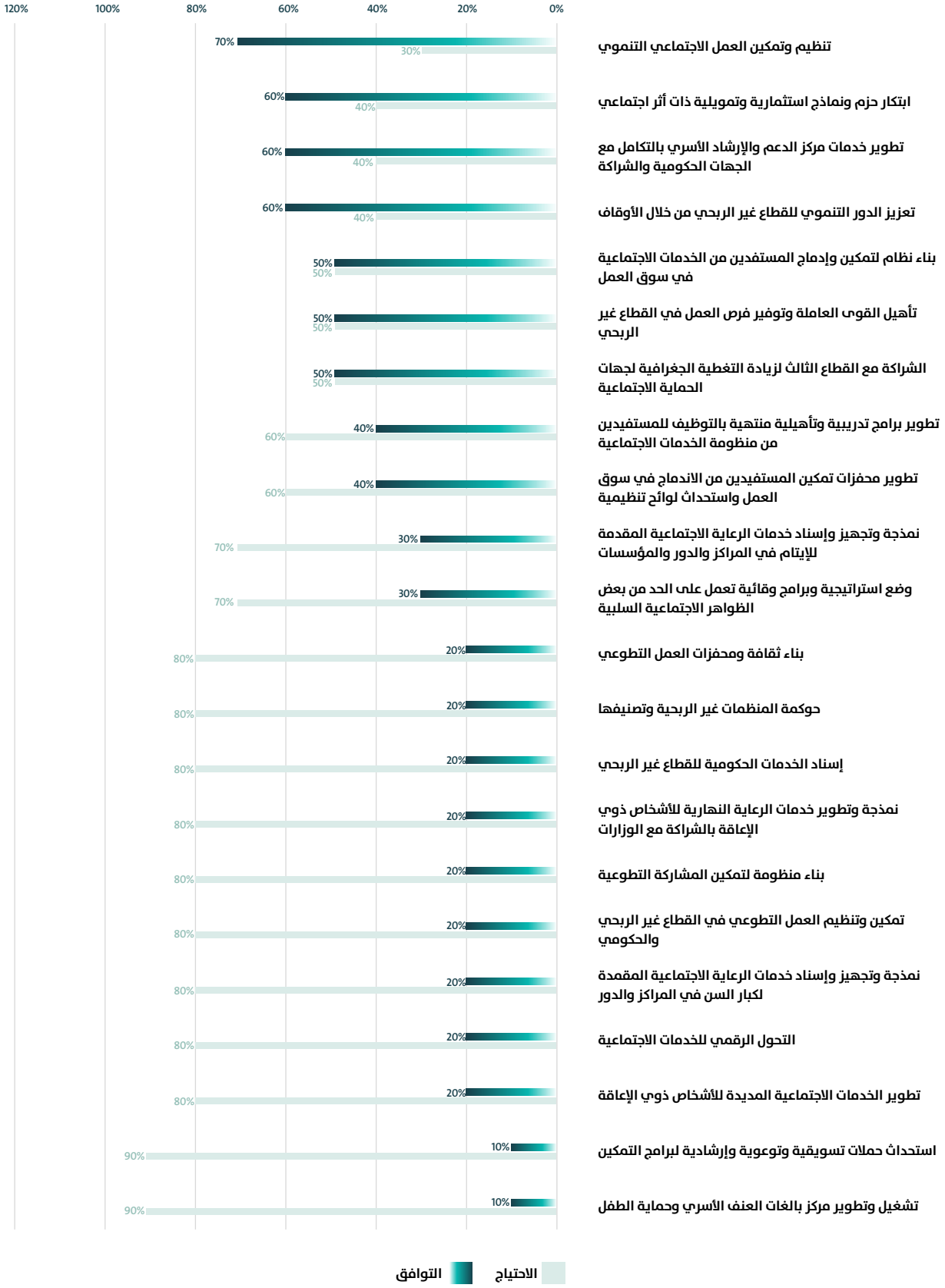

بالنظـر الى النتائـج التـي تضمنهـا المخطـط البياني أعـلاه، يمكن ملاحظة أن نسـب التوافق مـع مبادرات البعد الثالث لدى الجهات المانحة المشـاركة تنقسـم الى أربعة أقسام وهي:

أ/ مبادرات حازت على توافق من قبل الجهات المانحة أعلى من المتوسط (70%) الى (60%) وهي:

- تنظيم وتمكين المساهمة المجتمعية.
- تنظيم وتمكين العمل الاجتماعي التنموي.
- ابتكار حزم ونماذج استثمارية وتمويلية ذات أثر اجتماعي.
- تطويـر خدمـات مركـز الدعـم والإرشاد الأسري بالتكامـل مـع الجهـات الحكوميـة والشـراكة مـع القطاعيـن الثالـث والخـاص.
- تعزيز الدور التنموي للقطاع غير الربحي من خلال الأوقاف.

ب/ مبادرات حازت على نسب توافق متوسطة (50%) الى (40%) وهي:

- بنـاء نظـام لتمكين وإدمـاج المسـتفيدين من الخدمـات الاجتماعية في سـوق العمل.
- تأهيـل القـوى العاملـة وتوفيـر فـرص العمـل فـي القطـاع غيـر الربحـي.
- الشـراكة مـع القطـاع الثالـث لزيـادة التغطيـة الجغرافيـة لجهـات الحمايـة الاجتماعية.
- تطويـر برامـج تدريبية وتأهيليـة منتهية بالتوظيف للمسـتفيدين مـن منظومة الخدمـات الاجتماعية.
- تطوير محفـزات تمكن المسـتفيدين من الاندماج في سـوق العمل واسـتحداث لوائـح تنظيمية تعنـى بتحقيق التكامل بـين الجهات المعنيـة بالتمكين.

ج/ مبادرات حازت على نسب توافق متدنية (30%) الى (10%) وهي:

- نمذجة وتجهيز وإسناد خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للأيتام في المراكز والدور والمؤسسات بالشراكة مع القطاعين الخاص وغير الربحي.
- وضع استراتيجية وبرامج وقائية تعمل على الحد من بعض الظواهر الاجتماعية السلبية.
- بناء ثقافة ومحفزات العمل التطوعي.
- حوكمة المنظمات غير الربحية وتصنيفها.
- إسناد الخدمات الحكومية للقطاع غير الربحي.
- نمذجة وتطوير خدمات الرعاية النهارية للأشخاص ذوي الإعاقة بالشراكة مع وزارتي الصحة والتعليم والقطاعين الخاص وغير الربحي.
- بناء منظومة لتمكين المشاركة التطوعية.
- تمكين وتنظيم العمل التطوعي في القطاع غير الربحي والحكومي.
- نمذجة وتجهيز وإسناد خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة لكبار السن في المراكز والدور والمؤسسات.
- التحول الرقمي للخدمات الاجتماعية.
- تطوير الخدمات الاجتماعية المديدة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- استحداث حملات تسويقية وتوعوية وإرشادية لبرامج التمكين.

د/ مبادرات ذات توافق منعدم وهي:

- تشغيل وتطوير مركز بالغات العنف الأسري وحماية الطفل.
- تطوير إطار عمل لتنفيذ العقوبات البديلة للأحداث.
- نمذجة وتجهيز خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للأحداث في المراكز والدور والمؤسسات بالشراكة مع القطاعين الخاص وغير الربحي.
- تطوير حملات توعوية لوقاية المجتمع من العنف الأسري.
- تطوير حزمة متكاملة من البرامج لتغطي احتياجات ضحايا العنف الأسري والمعتدين.
- تطوير آليات التعاون بين جميع الجهات المعنية بالعنف الأسري.
- وضع استراتيجية الاحتضان الأيتام وذوي الظروف الخاصة.
- تمكين الأيتام ذوي الظروف الخاصة من الاستقلال.
- حدود وإرشادات مشاركة البيانات والخصوصية.
- تشجيع الشركات لتبني وتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية.

الفصل الخامس

01 النتائــج العـامـــة

02 توصيـات الدارسـة

أولا: النتائج العامة للدراسة

هدفت الدراســة الى «رصد اتجاهــات المنح لدى المؤسســات الأهلية والأوقــاف المانحــة في المملكــة العربيــة الســعودية» ، وذلك من خلال: التعرف على مكونات واســتراتيجيات واتجاهــات المنح ومجالاتها التفصيلية وتصنيفها بحســب مجــالات العمل التنموي والشرائح المســتهدفة وفئاتها العمرية، وتســليط الضوء على مســتوى تغطيــة اتجاهات المنح التنمــوي للمناطق الجغرافيــة والفئات المســتهدفة والفئــات العمرية، ثم التعرف عــلى آليات المنح من خلال منظومــة المعايير والأســاليب والسياســات والشروط والإجــراءات المعمول بها لدى المؤسسات والأوقاف المانحة بالمملكة العربية السعودية.

اســتهدفت الدراســة نشــاط الجهات المانحة خلال العام 2021، ونفذت الدراســة في 2022 تم من خلالها المســح الشــامل لعــدد (120) جهة بين مؤسســة مانحة ووقف مانح في جميع مناطــق المملكة العربية السعودية وتمت عملية جمع البيانات باســتخدام الاستبيان والمقابلات الميدانية وورش العمل.

ومـن أهـم النتائج التي توصلت اليهـا الدراسـة مـا يأتـي:

محـور البيانـات العامــة:

- كانت أغلب الجهات المشــاركة في الدراســة من المؤسســات المانحــة، وتركز أكثر مــن نصف مراكزها الرئيســة في منطقة الريــاض، وثلثها في منطقتــي مكة المكرمة والمنطقــة الشرقيــة، بينــما تركــزت بقيــة المراكــز الرئيســة في مناطــق المدينة المنورة والقصيم والجــوف والحدود الشــمالية. وبلغــت الجهــات المانحة كبــيرة الحجــم مــا يقــارب مــن نصف الجهات المشاركة في الدراسة، مقابل الربــع لــكل مــن الجهات المتوســطة والصغــيرة بالتســاوي تقريبــا. وأثبتت الدراســة أن نطــاق نشــاط الجهــات المانحــة قــد شــمل جميــع مناطــق المملكــة العربية الســعودية.

- تمركزت الجهات المانحة في ثلاث مناطق بالمملكة العربية السعودية وهي منطقة الرياض والمنطقة الشرقية ومنطقة مكة المكرمة، وربما يعود ذلك للاعتبارات الاقتصادية والدينية التي تتميز بها هذه المناطق الثلاث.
- شهدت الجهات المانحة ارتفاعا مطردا في التأسيس منذ عام (1421هـ) وحتى عام (1440هـ)، ثم ظهر تراجع ملحوظ خلال السنوات ما بعد (1441هـ) مقارنة بالفترات الزمنية التي سبقتها.
- أكدت الدراسة أن الغالبية العظمى من الموظفين متعاقدون بدوام كامل أكثرهم من الذكور وعدد يسير جدا من الإناث. أما المتعاقدون بدوام جزئي والمتعاونون / المتطوعون فعددهم قليل وأكثرهم من الذكور.
- تعتمد الجهات المانحة على الاعتماد على الموظف المتعاقد بدوام كامل وبحقوق كاملة أسوة بغيرها من شركات ومؤسسات العمل في المجتمع، وربما يعود ذلك لاعتبار هذا النوع من التوظيف هو الأضمن والأجدر بإعانة الموظف على التفرغ التام لتحمل مسئولياته دون أي مشتتات وظيفية أخرى، مقابل التعويضات المالية الكبيرة التي يحصلون عليها.
- أظهرت النتائج أنه بالرغم من أن نسبة التغطية لجميع المناطق لم يتجاوز أكثر من ثلاثة أرباع مناطق المملكة العربية السعودية، إلا أن تركز عمل بعض الجهات المانحة في مناطق محددة، شمل بقية المناطق الأخرى، مما جعل جميع مناطق المملكة العربية السعودية داخلة ضمن نطاق نشاط الجهات المانحة.

محور التوجه الاستراتيجي

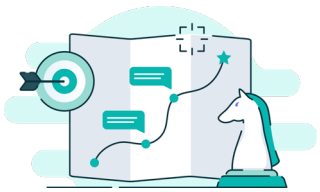

تشير نتائج التخطيط الاستراتيجي إلى أن أكثر من نصف الجهات المانحة المشاركة في الدراسة لديها خطط استراتيجية مكتملة ومفعلة، وتتوفر لديها مكونات الخطط الاستراتيجية مثل الرؤية والرسالة والقيم والأهداف الاستراتيجية وغيرها. مقابل عدد لا بأس به من الجهات المانحة لديها إشكالات عديدة في التخطيط الاستراتيجي، من حيث عدم ربط الأداء بالخطط الاستراتيجية، وضعف وجود مكونات التخطيط الاستراتيجي، وهذا الأمر يتطلب إعادة تقييم وضع التخطيط الاستراتيجي ومكوناته لدى لجهات المانحة حتى ينتقل العمل من إطاره التقليدي الفردي، إلى العمل المؤسسي وفق خطط استراتيجية وتشغيلية واضحة، لاسيما مع الضرورة التي تفرضها مواكبة النهضة التنموية الحاصلة في القطاع غير الربحي بشكل خاص وعموم المملكة بشكل عام.

تشـــير نتائج الفئات المســـتهدفة إلـــى شـــمول المنح التنموي للكثـــير مـــن فئـــات المجتمع بشـــكل متفـــاوت بحســـب اهتمامات الجهـــات المانحـــة، فالغالبـــة العظمـــى كانـــت لفئـــات الفقـــراء والمحتاجـــين، طلبـــة العلـــم، الأيتام، وفئـــة المطلقـــات والأرامل، تلتها بنســـبة متوســـطة فئتـــي: الأسر المنتجـــة، وذوي الاحتياجـــات الخاصة. أما بقيـــة الفئات رغم كثرة عددها وتنوعها إلا أن نســـبتها لم تتجـــاوز الثلث، وأبرزها: نزلاء الســـجون، والموهوبـــون، العاطلون عن العمل، المتقاعـــدون، وغيرها. ومع هـــذا التنوع والشـــمول، إلا أن المطلوب مـــن الجهات المانحة المزيـــد من التركيز في اســـتهداف الفئات التـــي ورد الاهتمام بهـــا في رؤية 2030 مثـــل : المرأة، والمتطوعـــين، والشـــباب، والموهوبـــين، وضيوف الرحمـــن وغيرهم.

ويســـتفيد مـــن المنـــح التنمـــوي في الغالـــب جميـــع الفئـــات العمريـــة مـــن

ولا يقتصر المنح على فئة عمرية محددة إلا بحسب استراتيجية الجهة أو وصايا الواقفين.

محـور اتجاهات المنح لدى الجهات المانحة:

تصنيـف المجالات التنموية

حسب الاهتمام بالدعم من قبل الجهات المانحة الى قسمين

المجالات الأكثر دعما

عددها ثمـانية مجالات

- المجـال الاجتماعـي
- مجال الرعاية الصحية
- مجال رعايـة الاسـرة
- المجـال التعليمـي
- المجـال الشرعـي
- المجـال الإداري
- المجـال الشبـاب
- المجال الاقتصادي

المجالات الأقل دعما

عددها ستـة مجالات

- مجـال الطفـل
- مجـال التقنيـة
- المجال الإعلامي
- المجـال الثقافي
- مجـال التطـوع
- المجـال البيئي

وتحتـاج هـذه المجـالات الى مزيد من الاهتـمام والدعم من قبـل الجهات المانحـة المتخصصة.

حول تصنيف المنح في المجال **الاجتماعي**

تؤكد النتائج تركيز الدعم باتجاه خمسة مشاريع هي: رعاية وتأهيل الفقراء، رعاية وتأهيل الأرامل والمطلقات، سقيا الماء، ترميم وبناء مساكن، ودعم المعسرين، بينما ضعف تركيز الدعم لمشاريع أخرى مثل: رعاية وتأهيل السجناء وأسرهم، ورعاية وتأهيل الايتام، ورعاية المسنين، وغيرها. والمأمول من الجهات المانحة التركيز على المشاريع والمبادرات التي تتقاطع مع مستهدفات رؤية المملكة الطموحة **2030**، وأهدافها ومبادراتها العامة.

حول تصنيف المنح في المجال **الشرعي**

نجد أن تركيز الدعم على مشاريع: الحلقات القرآنية ومعاهد ومراكز العناية بالقرآن الكريم وعلومه، وبناء وصيانة المساجد، ودعم دعوة الجاليات، فضلا عن رعاية وتأهيل العلماء وطلاب العلم الشرعي والدعاة، ومراكز العناية بالعلم الشرعي، ورعاية الدور النسائية. بينما ضعف تركيز الدعم باتجاه مشاريع أخرى مثل المساهمة في مصاريف التأسيس والتشغيل للجهات الخيرية، وتشغيل وتنظيف المساجد، إضافة الى تعزيز القيم للطفل. وهذا يتطلب من الجهات المانحة مزيد من العناية والاهتمام بحسب تخصصاتها.

حول تصنيف المنح في مجال **رعاية الاسرة**

تؤكد النتائج على ان المنح يتركز على العناية ببرامج الأسرة بمختلف فئاتها، ورعاية وتأهيل المقبلين على الزواج، أما بقية المشاريع فقد أظهرت النتائج ضعف التركيز عليها بالدعم وهي: برامج التوعية في القضايا الأسرية، ورفع وعي أفراد الأسرة بحقوقهم وواجباتهم، تشغيل المنظمات المهتمة بالأسرة، إنشاء و تشغيل مراكز التنمية الأسرية، برنامج تعزيز قيم الأسرة وتماسكها. ولذلك فهي تحتاج الى مزيد من الدعم والاهتمام من قبل الجهات المانحة المتخصصة في مجال رعاية الاسرة.

حول تصنيف المنح في المجال **الصحي**

تبين النتائج التركيز بشكل أكبر في دعم مشاريع العلاج والعناية بالمرضى، ودعم مرضى الغسيل الكلوي، وتوفير الأجهزة الطبية، وعلاج ورعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة. أما المشاريع المتعلقة بإدارة الكوارث والمواسم الصحية، تجهيز العيادات المتنقلة، التوعية والتثقيف الصحي، ومشاريع دعم حالات الظروف

الخاصـــة والطارئـــة، فقـــد أظهـــرت النتائج ضعفهـــا فهي تحتـــاج لمزيد مـــن المراجعة والتقييـــم وتوجيه الدعم مـــن قبل الجهات المنحـــة المختصة بالمجال الصحي بحســـب الأولوية والاحتياج المجتمعي لها.

حـول تصنيـف المنح فـي المجـال **التعليمـي**

تظهـــر النتائج تركيـــز الدعم على: المنح الدراســـية، والبرامـــج القيميـــة والتربويـــة والتعليمية لمختلف الفئـــات، أمـــا بقية المشـــاريع مثـــل: دعـــم برامج الدراســـات والبحـــوث ومراكزهـــا، ودعـــم المنصات التعليميـــة، ودعـــم الإبـــداع والابتـــكار، و رعايـــة الموهوبـــين، والتعلـــم والتطويـــر الـــذاتي، وتأهيل القيـــادات والمشرفـــين التربويين والمعلمـــين فقد أظهـــرت النتائج ضعف الدعم لهـــا. وهذا يتطلب مـــن الجهات المانحة المتخصصة بمجال الأبحاث والدراسات المزيد من العناية بدعم هذه المشاريع.

حـول تصنيـف المنح فـي المجـال **الإداري**

تؤكـــد النتائج على تركيـــز الدعم على: نـــشر ثقافة العمل المؤســـسي، ودعم برامج الجـــودة والتميز المؤســـسي. وأظهـــرت النتائـــج ضعفـــا في دعـــم مشـــاريع: التدريـــب والتطويـــر للعاملـــين في المنظـــمات، ونمذجة ونـــشر التجـــارب المميزة بين المنظمات، وبنـــاء اللوائح والأنظمـــة للمنظمات غـــير الربحية، ورعاية الكـــوادر الإدارية للمنظـــمات غـــير الربحيـــة، والدعـــم التشـــغيلي للمنظمات غـــير الربحيـــة، إضافة إلى العنايـــة ببيئة العمـــل في منظـــمات القطاع. ولجـــبر الضعف في دعم هذه الأنشـــطة فهـــي تحتـــاج الى مزيد من الرعايـــة والاهتمام من قبـــل الجهات المانحـــة المتخصصة بدعمها.

حـول تصنيـف المنح فـي المجـال **الاقتصـادي**

تؤكـــد النتائج تركيـــز الدعم حول: مـــشروع وحيد هو دعـــم الأسر المنتجـــة، أمـــا بقيـــة المشـــاريع مثل: التدريـــب المهنـــي وفـــق احتيـــاج ســـوق العمل، والاســـتثمار الاجتماعـــي، ونـــشر الوعـــي المالي، ورعايـــة برامج قياس الأثـــر للمشـــاريع المدعومة، ومشـــاريع التمويل متناهي الصغـــر، فقد أظهـــرت النتائج الضعـــف في دعمها. لذلك يتطلـــب من الجهـــات المانحـــة المختصة بمزيد مـــن الاهتـــمام بدعم هـــذا المجال مع جميع مشاريعه.

حول تصنيف المنح في المجال **الثقافي**

تؤكد النتائج الضعف العام في دعم مشاريع المجال الثقافي وهي: دعم ورعاية المؤتمرات والندوات واللقاءات الثقافية، والنشر وطباعة الكتب الثقافية، ورفع المستوى الثقافي للمجتمع. وبناء على هذه النتائج تؤكد الدراسة أن هذا المجال برمته مع جميع مشاريعه بحاجة إلى مزيد من العناية من قبل الجهات المانحة المتخصصة، بتوجيه الدعم اليها بحسب الأولوية والاحتياج المجتمعي لها.

حول تصنيف المنح في مجال **الشباب**

تؤكد النتائج تركيز الدعم حول تبني المبادرات الفاعلة للشباب فقط، بينما بقية المشاريع الأخرى تعاني من ضعف في دعمها وهي: تأهيل العاملين مع الشباب، دعم برامج وكيانات التوعية في مجال الشباب، رعاية الأفكار المبتكرة لدى الشباب، الإلمام بتوجهات الشباب وصناعتها، دعم البرامج الرياضية للشباب. وهذه النتائج تستدعي من الجهات المانحة المتخصصة في مجال الشباب مراجعة المجال برمته والنظر في إمكانية زيادة الاهتمام به مستقبلا.

حول تصنيف المنح في مجال **الطفل**

تؤكد النتائج على تركيز الدعم حول نشاط واحد وهو: دعم البرامج والكيانات في مجال الطفولة، بينما ضعف الدعم لبقية المشاريع والأنشطة وهي: العناية بالأطفال ذوي الإعاقة، صناعة التوجهات المجتمعية لرعاية الطفل، تثقيف المجتمع بالعناية بالطفولة، ومشاريع وأنشطة أخرى منها: تعزيز القيم والبناء العقلي للطفل. فهذه النتائج تؤكد حاجة المجال برمته مع مشاريعه وانشطته الى المراجعة والمزيد من الاهتمام في مجال الطفل من قبل الجهات المانحة المعنية بالطفل.

حول تصنيف المنح في المجال **الإعلامي**

تؤكد النتائج تركيز الدعم ضعف الدعم لجميع مشاريعه وهي: دعم البرامج الإعلامية، ودعم القنوات التلفزيونية، وبناء القيادات الإعلامية، وإعداد المؤثرين الإعلاميين، وتمكين قدرات المنظمات في الظهور الإعلامي، ودعم الحملات الإعلامية. وهذا يتطلب من الجهات المنحة المختصة بالاهتمام الكبير في دعم المجال

برمته مع جميع مشاريعه وانشطته.

حـول تصنيـف المنح فـي المجال **التقنـــي**

تؤكـد النتائج عـلى ضعـف الدعـم لمشـاريع وانشـطة المجـال وهـي: دعـم التطبيقـات الإلكترونيـة للقطـاع الخـيري، وتهيئـة البيئـة التقنيـة المسـاندة، وإنشـاء المواقـع الإلكترونيـة للجهـات الخيريـة، وحوسـبة القطـاع غـير الربحـي وخدماتـه، وتمويـل البرامـج الإلكترونيـة، وفتـح المتاجـر الالكترونيـة. وهـذا يتطلـب مـن الجهـات المانحـة ذات العلاقـة تركيز الدعم على المجال برمته وجميع مشاريعه وأنشطته.

حـول تصنيـف المنح فـي المجال **البيئـي**

تشـير النتائج إلى ضعـف كبـير في دعـم مشـاريع وأنشـطة المجـال وهي: التشـجير وزيادة المسـاحات الخـضراء، تنميـة الوعـي البيئـي، دعـم الجهـات التي توفر الخدمات في مجال البيئة، حمايـة البيئـة والحـد مـن التلـوث. وهذه النتيجة تؤكد حاجـة المجال برمته مـع مشـاريعه إلى مزيد مـن الاهتمام والعناية مـن قبل الجهات المانحـة المختصة بدعم المجال.

حـول تصنيـف المنح فـي مجـال **التطـــوع**

تشير النتائج الى ضعـف عـام في دعـم مشـاريـع وأنشـطـة المجال وهي: التدريب والتوعية في مجال العمل التطوعي، وتنظيم برامج تطوعية لخدمة المجتمع، وتنظيم الفعاليات والندوات في مجال العمل التطوعي، وتأسيس وحدات العمل التطوعي في الجامعات والمدارس والجمعيات.

محـور تغطية الاحتياج التنموي بين المناطق والفئات والاعمار:

تؤكـد النتائج حـول تغطية الاحتيـاج التنموي بـين المناطق والفئات والاعمار، شـمول المنح لجميـع مناطق المملكة بجميـع الفئات المسـتفيدة وبجميع الفئـات العمرية. كـما تؤكـد النتائج ما توصلـت إليه نتائـج المحور السـابق «ترتيب المجـالات المدعومة حسـب قوة الدعـم» من حيـث تقسـيمها الى مجالات مدعومة بشـكل أكـبر وهي: المجـال الشرعـي، الاجتماعـي، الرعايـة الصحيـة، الإداري، رعايـة الاسرة، الشـباب، التعليمـي، الاقتصـادي. يقابلها المجالات الأقـل دعما وهي: المجـال الثقافي، مجال الطفـل، المجال الإعلامـي، مجـال التقنية، المجـال البيئي، ومجـال التطوع.

محـور المعايير والشروط والسياسات والإجراءات والأساليب:

تؤكـد النتائج أن مسـتوى تطبيـق محور **معايير المنـح التنموي** حاز عـلى درجة **جيد جـدا**، وأن المعايـير عالية التطبيق مـن قبل الجهـات المانحة هي :

- وضوح فكرة المشروع.
- البرامج والمشاريع ذات الأثر الأكبر.
- البرامج والمشاريع المتوافقة مع الخطة الاستراتيجية واتجاهات الجهة المانحة
- وضوح تفاصيل الموازنة المالية.
- ومعيار مراعاة الواقعية في تخطيط وتنفيذ المشروع.

ومع ذلك توصي الدراسـة بمزيد من الاهتمام بدراسـة معايير المنـح التنموي لتصبح قابلـة للتعميم والتطبيق من قبـل الجهات المانحة.

تؤكـد النتائج أن مسـتوى تطبيـق محور **شروط المنـح التنموي** حـاز على درجة **جيد جـدا**، وأن الشروط عالية التطبيـق قبل الجهـات المانحة هي:

و أن الشـروط عاليـة التطبيق من قبـل الجهات المانحـة هـي :

أن تكون الجهة داخل المملكة العربية السعودية

تقديم وصف مختصر للمشروع

وجود حساب بنكي للجهة المستفيـدة

قديم ميزانية مفصلة للمشروع

أن تكون الجهة متخصصة في مجال المشروع المقدم

تقديم الجهة المستفيدة تقرير ختامي للمشروع

المشروع محدد في فتره زمنية معينة

قابلية المشروع للقياس

ومع ذلك توصي الدراسة بالاهتمام بدراسة بقية الشروط لإمكانية الاعتماد عليها مستقبلا.

تؤكـد النتائج أن مستـوى تطبيق محـور **إجراءات المنـح التنموي** جـاء **بدرجة عاليـة**، وأن جميـع إجراءات المنح التنموي قد حازت على مستوى تطبيق عـال وهي:

- تقديم وصف تفصيلي للمشروع.
- ومتابعه الجهة المانحة لسير المشروع.
- و توثيق الجهة المستفيدة لجميع مراحل المشروع.
- التغطية الإعلامية للمشروع المدعوم.
- التعامل الالكتروني مع الجهات المستفيدة.
- وتقديم الدعم على دفعات.

ومع ذلك توصي الدراسة بمزيد من الاهتمام بدراسة إجراءات المنح التنموي لإمكانية الاعتماد عليها مستقبلا.

تؤكد النتائج أن مستوى تطبيق محور **سياسات المنح** جاء **بدرجة جيدة** ، وأن سياسات المنح التنموي التي حازت على الدرجة العالية هي:

وجود سياسة تنظم تسليم الدفعات المالية.

وجود سياسة تنظم التقارير الدورية والمرحلية.

وجود سياسة تنظم المسؤولية القانونية والفكرية المترتبة على تنفيذ المشاريع.

وجود سياسة تنظم التقويم المرحلي للمشروع.

وسياسة للإبلاغ أو الاعتذار عن قبول المشروع.

وجود سياسة لضبط الشراكة في المشروع مع جهات أخرى.

وتوصي الدراسة بمزيد من الاهتمام بدراسة بقية السياسات لإمكانية الاعتماد عليها مستقبلا.

وتؤكد النتائج أن مستوى تطبيق محور أساليب/ مسارات المنح جاء بمستوى **مقبول** ، وهذه النتيجة تؤكد عدم التوافق بين الجهات المانحة على هذه الأساليب / المسارات ، بل ربما تتوفر لدى بعض الجهات دون جهات أخرى ، وبذلك لا تعتبر هذه الأساليب مطردة في التطبيق من قبل جميع الجهات المانحة.

ومع ذلك فقد حاز **أسلوب المنح** المباشر و أسلوب **المنح التشاركي** على مستويات عالية في التطبيق ، دون اسلوبي **المنح الاستباقي** وأسلوب **المنح المعرفي**، فقد حازت على مستويات أقل. وهذا يؤكد عدم توافق الجهات المانحة عليهما .**ولذلك توصي الدراسة بمزيد من دراسة أساليب المنح لإمكانية تعميمها والاعتماد عليها مستقبلا.**

كما أكدت النتائج تقاربا كبيرا بين مستوى تطبيق **شروط وإجراءات ومعايير** المنح التنموي، بخلاف **السياسات والأساليب** التي أظهرت النتائج اختلافا بينها مع ضعف في مستوى التطبيق. وهذه نتيجة طبيعية يؤكدها الواقع، باعتبار أن الشروط والمعايير والاجراءات عبارة عن خطوات تنفيذية روتينية أكثر منها توجيهية. بخلاف السياسات التي غالبا ما تختلف من جهة مانحة إلى أخرى بحسب طبيعة التوجه لدى المؤسسة الذي تفرضه شروط المانحين. ومثلها الأساليب / المسارات التي تختلف من جهة لأخرى كما تم تأكيده سابقًا.

ثانيًا: توصيات الدراسة

وبعد استعراض النتائج العامة خرجت الدراسة بجملة من التوصيات العامة والخاصة ومنها:

- **معالجة** الإشكالات التي ظهرت في التوجه الاستراتيجي لدى العديد من الجهات المانحة بإعادة تقييم وضع التخطيط الاستراتيجي ومكوناتها ومستوى تطبيقها في الواقع نظرا لأهميتها في نقل العمل من إطاره التقليدي الفردي، إلى العمل المؤسسي وفق خطط استراتيجية وتشغيلية واضحة، لاسيما مع الضرورة التي تفرضها مواكبة النهضة التنموية الحاصلة في القطاع غير الربحي بشكل خاص وعموم المملكة بشكل عام.
- **مراعـاة** الجهات المانحة للشمول والتوازن في التخطيط الاستراتيجي مستقبلا بحيث يستوعب مختلف الفئات المستهدفة في الجوانب الاجتماعية والتعلمية والدعوية والتنموية والجوانب الصحية وغيرها من المجالات التي لا تمنع شروط الواقفين من ذلك، وبحسب مجالات تركيز الجهات المانحة. لاسيما الفئات التي تستهدفها رؤية 2030.
- **تقويـة** وتعزيز دعم المشاريع والأنشطة المجالات التنموية الثمانية: المجال الاجتماعي، والمجال الشرعي، ومجال رعاية الاسرة، ومجال الرعاية الصحية، والمجال التعليمي والأبحاث والدراسات، والمجال الإداري، والمجال الاقتصادي، وذلك من خلال إعادة تقييمها بحسب الأولوية والاحتياج المجتمعي، والتركيز على المشاريع والمبادرات التي تتقاطع مع مستهدفات رؤية المملكة الطموحة 2030، وأهدافها ومبادراتها العامة.
- **التـركيـز** بشكل أكبر على المجالات التنموية التي أظهرت الدراسة تدني الدعم فيها وعددها ست مجالات وهي: مجال الطفل، والمجال الثقافي، ومجال التقنية، ومجال التطوع، والمجال الإعلامي، والمجال البيئي. والتي تعتبر جوانب غير تقليدية في أسلوب المنح السائد، وبنفس الوقت تتقاطع مع متطلبات النهضة التنموية الحاصلة في المملكة.
- **مراجعـة** منظومة المعايير والشروط والسياسات والإجراءات وأساليب المنح التنموي لدى الجهات المانحة، والتخطيط للخروج بمنظومة أشمل يمكن الاعتماد عليها مستقبلا كإطار تسير عليه الجهات المانحة الناشئة.

- **وضــع** خطة شاملة بالاشتراك مع ممثلي الجهات المانحة لإعادة تقييم جميع المجالات وأنشطتها ومشاريعها، وعمل الاستراتيجيات الكفيلة بنقل القطاع المانح الى ما يصبو إليه المجلس من تفعيل الدور التنموي للجهات المانحة.
- **إعــادة** المسح الميداني سنويا بقصد المقارنة وقياس مدى فاعلية خطط التقييم والتطوير التي تنفذها الجهات المانحة بإشراف مجلس المؤسسات الأهلية.

- الرشـــود، باســـل بن ســـعود (بدون) ، المنح وفق مقاصد الشريعة ، رؤية في توجيه مصارف المنح ، برعاية أوقاف العضيبي، واســـتثمار المســـتقبل.
- السريحي، خالد بن عبـــد الله ،العربي أحمد عبـــادة (1428)، تصنيف مداد الموضوعي للعمل الخيري، المركز الدولي للأبحاث والدراســـات (مداد) ..
- الهاجري، محمد ســـعيد (2019) ، تعريف الاتجاهات وأهميتها، موســـوعة التعليم و التدريب https://www.edutrapedia.com/
- رؤيـــة اســـتراتيجية للعمـــل الخـــيري الســـعودي (2013) ، المركز الـــدولي للأبحاث والدراســـات (مداد)
- دور القطـــاع غـــير الربحـــي في التنميـــة الاقتصاديـــة والاجتماعية (2020)، دراســـة ميدانيـــة مقدمة لغرفـــة الرياض، تنفيـــذ المركز الـــدولي للأبحاث والدراســـات (مداد).
- المنح الخيري في المملكة العربية الســـعودية من الأبحاث والدراســـات المنشـــورة (2018)، مؤسســـة عبـــد العزيز بن عبـــد الله الجميـــح، تنفيذ المركز الـــدولي للأبحاث والدراسات (مداد).
- الســـماعيل، أروى بنـــت إبراهيـــم (2014)، مجـــالات المنح وسياســـات دعـــم البرامج والمشـــاريع لدى المؤسســـات المانحـــة – دراســـة للحصول على درجة الماجســـتير قدمـــت لجامعـــة الملك ســـعود بالرياض.
- الصالـــح ، عبد الكريـــم بن عبد الرحمـــن(2011)، جهود المؤسســـات الخيريـــة المانحة في تنميـــة المجتمع المحلي، دراســـة ميدانية للحصول على درجة الماجســـتير في علـــم الاجتماع مقدمـــة لجامعة الامـــام محمد بن ســـعود بالرياض.
- المؤسســـات المانحة في المملكة العربية الســـعودية حقائـــق واحصائيات (2016) ، دراســـة مســـحية تنفيذ مؤسســـة الملك خالد الخيرية.
- دليـــل الإطار العـــام للمنح، سياســـة المنـــح وتقديـــم المســـاعدات ، (1422) ، تنفيذ مؤسســـة ســـليمان بن عبد العزيـــز الراجحي الخيريـــة ، الإصـــدار (1-21).
- دليـــل إجراءات إطار تقديم المنـــح، وزارة العمل والتنمية الاجتماعيـــة ، وزارة الموارد البشرية والتنميـــة الاجتماعية ، وكالة التنمية الاجتماعية ، (النســـخة الأولى).

- التوجهات الجديدة للعمل الخيري بالمملكة العربية السعودية (2014)، تنفيذ مؤسسة فرحان بن مبارك لخدمة المجتمع، بالتعاون مع انجاز للاستشارات الإدارية.
- التوصيات النهائية لملتقى المنح التنموي (مانح) (2019)، تنفيذ جامعة حائل، وملتقى مانح .
- دليل الجهات المانحة والأوقاف والشراكات، المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بعنيزة، الإصدار الثالث.
- تاريخ القطاع غير الربحي، المركز الوطني لتنمية القطاع غي الربحي https:// ncnp.gov.sa/ar/nonprofit
- رؤية المملكة 2030 والقطاع الخيري، تفاعل وانجازات، تقرير منشور في صحيفة مال أبريل 2021، https://maaal.com/
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، دليل بيانات المنظمات غير الربحية (ncnp.gov.sa) .
- العمل الخيري المانح دراسة ميدانية مقارنة، د. إبراهيم المحسن، 1443هـ، دار الحضارة .
- آفاق القطاع غير الربحي تقرير منتصف الطريق، 2023، مؤسسة الملك خالد.
- دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص .

www.cof.sa @COF__s info@cof.sa 0500049310